مجتمع بلاد المغرب في نهاية التاريخ القديم

د. عيبش يوسف
جامعة سطيف 2

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة البناء الاجتماعي لبلاد المغرب عشية الفتوحات الاسلامية، وذلك من خلال مساءلة المصادر التاريخية والأثرية، أولا حول درجة حضور العنصر البيزنطي ومدى تفاعله مع المجتمع المغربي، وثانيا مكانة المور أو العنصر المحلي من تطورات نهاية التاريخ القديم.

Résume:

L'étude en question tente d'éclairer une phase importante de l'histoire du Maghreb, qui est l'antiquité tardive. En questionnant les sources historiques et archeologiques sur cette présence 'Byzantine', son integration dans la société maghrebine. Ainsi que la position des Maures dans cette période de transition.

عن أي مجتمع نتحدث؟

تطرح دراسة الأوضاع الاجتماعية لبلاد المغرب في نهاية التاريخ القديم صعوبة من نوع خاص، ففضلا عن عقم المصادر وعدم عنايتها بطبيعة المجتمع وأصنافه، تطرح المصادر التشريعية التي طالما شكلت مادة مرجعية جد هامة بالنسبة لهذا الموضوع، خاصة في الفترة الرومانية، صعوبة أخرى في ضبط وتحديد الظواهر الاجتماعية، بإعتبارها إعتنت بإعادة تنظيم هياكل الإدارة أكثر من أي أمر آخر. وبالرغم من كون النظام البيزنطي قد أعتمد في تشريعاته على القوانين الرومانية بإعتباره الوريث الشرعي لها، الأمر الذي يجعل بديهيا أن نبحث عن تحديد الوضعيات الاجتماعية والشخصية في ضوء نفس القوانين التي ظلت تضبط وضعية الفرد داخل المجتمع. فإن خصوصية المقاطعة الإفريقية بعد تقهقر الإدارة المركزية وما عقبها نتيجة الاحتلال الوندالي، قد ترتب عنها نوع من الغموض والإضطراب، فبات من الصعب تصنيف هذه الفئات الاجتماعية وفقا للمقاييس القانونية. كما إتضح أن هذه التشريعات لم تصنف سوى من يعترف بهم القانون ضمن الأطر الإدارية. وأن ضعف الإدارة المركزية وبعد مسافتها قد جعلها تحاول التأقلم مع الواقع المغربي بتوظيف حلول ميدانية وإستحداث مواقف آنية. وبالتالي فالغموض الكبير يعود إلى كون هذه التشريعات قد ظلت تستند إلى الموروث القانوني الروماني، في مواجهة أوضاع مستجدة. ورغم أن النصوص الإمبراطورية المتعلقة بكيفيات جمع الضرائب، تسمح بتحديد عدد من شرائح المجتمع، إلا أنها تظل غير كافية لرسم صورة حقيقية للمجتمع الإفريقي خلال

فترة الإحتلال البيزنطي. لكونها كانت تقتصر على شرائح محددة دون أخرى، رغم أن المصادر الأدبية قد سمحت بالوقوف على مكانتها في المجتمع.

كما نجد أنفسنا أمام إشكالية أخرى عند معالجة هذا الموضوع: هل يمكن تصنيف الأهالي من بين الفئات الاجتماعية التي عايشت الكيان البيزنطي؟ أم أن صيرورة هذه القبائل ظلت تخضع لمنطق البدواة والتنقل؟ وأن حركيتها قد ظلت خارج دائرة التاريخ[1]؟ هل تسمح نماذج الإمارات المورية برصد صورة نموذجية لهذا المجتمع، أم يمكن القول أن صورة الثائر في الأدبيات المسيحية واللاتينية ليست في واقع الأمر إلا تكريس لصورة يوغرطة أوتكفاريناس دون الوقوف على خصوصيات المرحلة في الزمن والجغرافيا؟

وبالتالي فرغم الأهمية السياسية التي أعطتها القسطنطينية لإفريقيا الشمالية، يبدوأن واقع المقاطعة الإفريقية، قد ظلت تتجاذبه مؤثرات اجتماعية واقتصادية داخلية أكثر فاعلية، فقد تجلى في متاسبات كثيرة هشاشة الإدارة ميدانيا بالمقارنة مع شعاراتها الدعائية[2]. وبالنظر إلى حجمها أصلا في بلاد المغرب، من الناحية العددية، وإلى التركيبة البشرية المشرقية التي كانت تسير الشؤون الإفريقية والتي لم تكن سوى أقلية محدودة[3]، وإقتصارها على الهياكل العليا للإدارة العسكرية والمدنية[4] وإرتكاز الإدارة المحلية في أيدي أفارقة، سواء كانوا ملاكين أورجال الكنيسة[5]. فنحن نتساءل عن إمكانية إستمرار نفس الهيكلة الاجتماعية التي كانت سائدة خلال نهاية الفترة الرومانية؟ بل ما مكانة مصطلح إفريقية البيزنطية إذن من هذا الواقع الاجتماعي؟ هل أصبحت حقا بيزنطية في هيكلتها الاجتماعية، أم أنها فعلا قد كشفت عن مغربيتها أكثر من وقت آخر؟

وعموما تبرز المصادر الأفارقة عشية الحملة البيزنطية، كعنصر أساسي في تفاعلات الأحداث، فالمهاجرين منهم للقسطنطينية، كانوا لا يتوانون في التعبير عما وصلت إليها بلادهم من حالة الإضطهاد والظلم الوندالين[6]، والمقيمين لم يبخلوا بتقديم المساعدة للجيش البيزنطي[7]، فمثلا تحدث بروكوب عن سلوك الأفارقة عندما فتحوا أبواب قرطاج ونزعوا السلاسل من الميناء[8]، رغم أنه سجل احتجاج مجموعة من التجار والسكان الذين يقطنون على مقربة من البحر، على عمليات السلب التي قام بها جنود بليزاريوس[9]. وحفظت النصوص الأثرية دور عدد من الشخصيات في تشييد القلاع والحصون[10]. كما أورد كوريبوس صورا مختلفة عن هذه التركيبة التي تصرخ ألما من خطر المور[11]. بينما أطنبت الكنيسة في الحديث عن معاناتها من الإضطهاد الوندالي[12]. وهوما يجرنا إلى التساؤل عن التغيرات التي حبلت بها هذه "العودة" للإمبراطورية؟

التشريعات الإمبراطورية الخاصة بالحياة الاجتماعية:

ركز الإمبراطور جستنيان على حد تعبير ديل Diehl في تشريعاته الأولى على ضرورة إرجاع الصورة الحقيقية للإدارة الرومانية بالنسبة للسكان، مثلما عرفوها في السابق[13]، وقد ظلت عملية التذكير بالخلفية التاريخية تتكرر في أغلبية التشريعات[14]، إلا أن التركيبة الاجتماعية التي ورثتها المقاطعة الإفريقية من الفترة الوندالية، لا يمكن معالجتها بهذا الحنين للعهد الروماني فقط[15]، وهوما تؤكده تطورات الأحداث التي ميزت القرنين السادس والسابع ميلاديين[16]. بل يجب الإشارة إلى أن النوايا الإمبراطورية نفسها لم تكن بريئة، لأنه بمجرد أن نتجاوز

النصيين الإمبراطوريين الأوليين، واللذان يبرزان الانتصار البيزنطي كنصر من الله، واللذان يؤكدان على ضرورة العناية بالمجتمع الإفريقي، فاننا نتحسس بداية تطبيق سياسة قد تكون أكثر واقعية أوحقيقية، تتعامل مع القضايا المطروحة وفقا لاستراتيجيات طبقت أيضا في المشرق[17].

وقد حاول العديد من الباحثين تفسير عدم قدرة بيزنطة التحكم في منطقة بلاد المغرب_ والتي أقل ما يقال عنها أنها لم تكن تدين لها بالولاء التام_ من خلال إعتماد هياكل الإدارة المدنية على طبقة الأعيان والقساوسة[18]. وقد نتصور أن تقلص نفوذ المجالس المحلية وما أصبحت تعانيه من صعوبات في تسيير نطاقها، جعل من الطبيعي أن يتم اللجوء إلى فئة كبار الملاكين ورجال الكنيسة كعنصر إضافي لدعم هذه الإدارة المحلية والإشراف خاصة على عملية جباية الضرائب. إلا أن نفوذ هذه العناصر قد تضاعف أكثر بعد وفاة جستنيان سنة 565، بينما ظلت الفئات الوسطى والفقيرة تعيش على هامش المؤسسة الإدارية، بل تعاني من سياستها بمرارة[19].

وهوما أكدته لنا دراستنا لتطور الحياة العمرانية حيث تجلت مكانة القساوسة في المحيط العمراني مما كرس ارتقائهم إلى قمة الهرم الاجتماعي[20]، في نفس الوقت الذي ظلت فيه الخلفية القانونية ترتكز على الموروث الروماني بعيدة عن معايشة الواقع الإفريقي. ومع ذلك فقد سمحت العديد من النصوص الأثرية، رغم طابعها الرسمي، وتكريسها للفعل الإمبراطوري في عمليات تشييد القلاع والحصون، بتوفير سند إضافي لتحسس جوانب أخرى من الأوضاع الاجتماعية، خاصة في الحالات التي تسمح فيها بإحداث مقابلتها بالمصادر الأدبية[21]. كما صدرت تشريعات بشأن الضرائب، إلا أنها لم تتطرق لبقية الجوانب المرتبطة بالحياة الاجتماعية، إلا في المقاطعات الشرقية، ورغم أنني حاولت إحداث الاسقاطات الضرورية بين هذه المقاطعات وبلاد المغرب القديم، من خلال دراسات باتلايجن[22] Patlaegan وكابلا [23] Caplan أولومارل Lemerle [24]، فيجب أن أذكر بصعوبة بل بخطورة هدا المسلك، لأنه إذا كان مصدر التشريعات هونفسه، فالموروث الاجتماعي والواقع المحلي كانا يختلفان بين منطقة وأخرى، وبالتالي فقد تفاديت الإجابة عن تساؤلاتي من خلال مصادر بعيدة عن الواقع الإفريقي.

تعاقب مراحل الصراع:

أورد بروكوب في كتابه السري أن مرحلة الاحتلال البيزنطي، زمن جستنيان وحدها قد كلفت بلاد المغرب حوالي 5 مليون قتيل، بما فيهم الوندال، المور والأفارقة[25]. وأن مراحل الصراع ضد المملكة الوندالية من جهة، والكيانات المورية من جهة اخرى،كانا كفيلين بالتأثير سلبا على السكان[26]. وهوما يفتح شهية الباحث لمحاولة تقييم سلسلة الحروب والمعارك. إلا أن انعدام وسائل القياس تجعلنا بقدر ما نتفادى الخوض في عملية حسابية ساذجة لأرقام عدد القتلى في مختلف المعارك، بقدر ما نقر عمليات الانصهار والتداخل في العناصر السكانية، فالانقراض الوندالي بعد الاحتلال البيزنطي، كانصهار الأفارق في التركيبة المغربية بعيد الفتوحات الاسلامية، فضلا عن ثقل الحروب والمعارك، كلها عناصر مشكلة ومغيرة لطبيعة التركيبة البشرية المغربية في

هذه المرحلة من التاريخ القديم. وإن كنا نقر باستحالة المغامرة في أية دراسة تاريخية كمية أوعددية، لحد الآن على الأقل.

إن ذلك لا ينفي امكانية الوقوف على بعض المعالم الاجتماعية التي أفرزتها مرحلة الانتقال إلى فترة الاحتلال البيزنطي، والتي من شأنها إضاءة بعض جوانب المجتمع المغربي، مثل مشكلة إعادة تملك الأرض أوإقرار الهيمنة الاجتماعية لطبقة الملاكين وما ينجم عنها من تحول اجتماعي للطبقة السياسية المحلية، نتيجة عزفها عن مواصلة أداء نفس الدور التقليدي في المجالس البلدية، وتنازلها تدريجيا عن مكانتها لصالح المؤسسة الكنسية من جهة، أوأصحاب الملكيات العقارية الكبرى من جهة أخرى. ويجب الاشارة إلى أن الاكتفاء بهذه الظواهر الاجتماعية، لايعني أبدا، اقتصار مراحل التحول على ذلك، وانما فقط لكونها، العينات التي تسمح بها المصادر التاريخية لحد الآن.

1. مشكلة الأرض :

شكلت الأرض، محور الصراع الاجتماعي الذي ميز المقاطعة الإفريقية طيلة القرن السادس ميلادي[27]، حيث طرحت إشكالية استرجاع الممتلكات العقارية والفلاحية التي يفترض أنها صودرت خلال الفترة الوندالية، كخطوة أساسية في تكريس التحرر من ضيم الوندال والإحساس بنعيم العودة إلى الخريطة الرومانية بالنسبة للأفارقة، وبالفعل فقد أصدر جستنيان تشريعات عديدة، سواء تعلق الأمر بطبيعة التملك أوبتنظيم العمل والاستغلال داخل هذه الضيعات، فكان القانون الأول في بداية سنة 534، يمنع المزارعين من مغادرة الأراضي التي ولدوا بها[28]، وبالرغم من أن هدف القانون هومنع المزارعين من التنقل فهوأيضا يحدد وضعية اجتماعية معينة، تتمثل في تركيبة المعمرين. كما صدر قانون ثان في 1 جانفي 535، حول نفس الموضوع، يسمى بقانون المتجددات"novella 36" [29] . وحسب هذين النصين، فإن الطبقة العقارية بما في دلك رجال الكنيسة، قد أصبحت على أهبة استرجاع ممتلكاتها، إلا أن الخصوصية القانونية البيزنطية قد حددت فترة الملكية التي تعطي حق المطالبة بالحقوق، وهي فترة خمس سنوات كمرحلة أولى[30]. وقد يبدوهدا التحديد غريبا، إلا أنه يمكن قراءته في ضوء الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها بلاد المغرب بعد سقوط الكيان الوندالي، مثلما أشار إلى دلك بروكوب[31]، وبالتالي إلى صعوبة معالجة هدا الموضوع، وأن القوانين الأولى التي صدرت لم تكن مبنية على معرفة حقيقية لواقع بلاد المغرب، كما يمكن أن نضيف فرضية أخرى أشار إليها موديران Moderan وهي رغبة الإمبراطور في الاستيلاء على هذه الممتلكات، بعد حصر قائمة المستفيدين من عمليات استرجاع الممتلكات من أيدي الوندال[32]. وهوما أكده أيضا بروكوب في كتابه التاريخ السري متهما جستنيان بأنه استولى على أملاك المدن لصالح الخزينة[33]، وأن الإمبراطور قد حول مداخيل المدن لصالح رواتب الجند[34]. وبالفعل يبدوأن السياسة الإمبراطورية، سرعان ما أيقنت أن التشريعات التي صدرت في هدا الاتجاه قد فتحت في الواقع أبوابا كثيرة للاحتجاجات والفوضى في أوساط المجتمع، حيث أصبحت المحاكم، من دون شك، تغص بالقضايا، وهوالأمر الذي كرسته بعض النصوص التشريعية التي صدرت لاحقا[35].

وعموما فالقيام بعملية حسابية لانعكاسات هذه النصوص الجديدة، تجعلنا نقف على خلفية مهمة في هذه التشريعات وهي محاولة ابعاد عدد كبير من الملاكين، سبق وأن سمح لهم النص القانوني الأول بالحصول على ممتلكاتهم، ويمكن البحث عن خلفية هدا التحول الإمبراطوري في ضوء تلميحات بروكوب في كتابه السري، برغبة الإمبراطورية في الاستيلاء على هذه الأراضي وإقصاء ورثتها[36]، ولعل دلك لم يكن دون انعكاسات اجتماعية وسياسية[37]. فبروكوب نفسه قدأكد في كتاب الحروب، أن الجنود البيزنطيين، بما فيهم عدد من الحرس الخاص لسولومون، قد انضموا إلى الحركة التمردية التي قادها ستوتزاس Stotzas طمعا في الاستيلاء على الأراضي[38]. مما يجعلنا نتصور أن مرحلة إعادة التملك هذه قد ترتب عنها تداخلات بشرية كثيرة، سمحت بسعي الكثير من الجند أوالإداريين لمحاولة التسرب في طبقة الملاكين.

مشكلة المعمرين:

حظيت هذه المشكلة أيضا باهتمام امبراطوري كبير، حيث صدرت عدة قوانين ما بين سنوات 552 و558. [39] وبالنظر إلى حجم هذه القوانين بالمقارنة مع بقية المسائل، لنا أن نفترض أن الصراع الاجتماعي بين طبقة الملاكين والمحاكم المحلية، الذي يعود مصدره إلى فترة الاحتلال الوندالي، سرعان ما احتل الساحة من جديد. فبعد أن أصدر جستنيان مع فرحة الانتصار على الوندال، أنه يسمح لكل من ضيع ممتلكاته خلال الفترة الوندالية الحق في استرجاعها[40]. فيبدوأن الواقع قد كان أكثر تعقيدا، لأنه اضطر لمحاولة ضبط تشريعاته من جديد، فأصدر سنة 552 "...المعمر الذي غادر الملكية، في زمن الهيمنة الوندالية، وأقام بين الأشخاص الأحرار، لا يمكن المطالبة بارجاعه إلى الضيعة، ولا إجباره على العودة إلى وضعية المعمر. فاننا نريد أن يبقى على حاله مثلما كان في الفترة الوندالية، وفي نفس الوقت فاننا نأمر كل من تخلى على أرضه وهاجر إلى أرض الغير، أن يعود إلى مكانه الأول.."[41]. وقد نفهم من هذا النص، أن تركيبة المعمرين قد ظلت موجودة ومصنفة في القانون البيزنطي[42]. وأن القانون البيزنطي يقر حالة التغيرات الاجتماعية التي عرفتها خلال الفترة الوندالية، إلا أن الإمبراطور جستنيان فضل الابتعاد عن الخوض في الصراعات الاجتماعية التي أحدثتها هذه المرحلة، بوضعه حدا للمطالبة بحق استرجاع هذه التركيبة البشرية من طرف الملاكين الكبار[43]. وبالتالي فقد طبق سياسة العفوعن الماضي إلا فيما تعلق باستغلال ممتلكات الغير، وبالتالي فقد نتصور أن عدد هؤلاء المعمرين الذين أقاموا بالمدن، قد بلغ من الكبر ما جعل الإمبراطور يفضل مواجهة الملاكين الكبار، على أن يخلق أزمة اجتماعية داخلية، لا سيما وأن اندماج هذه التركيبة ضمن السكان الأحرار ومحاولة تمسكها بدلك يجعلنا نفترض أنها نجحت في الانخراط في العجلة الاقتصادية.

وهذا ما يبرر إصداره المرسوم الثاني، المؤرخ في 22 سبتمبر 558: "الإمبراطور فلافيوس جستنيان...إلى جون، حاكم بطريرقية إفريقيا، علمنا أن في المقاطعة الأفريقية، يوجد من لم ينتظر قوانيننا حول إمكانية المطالبة باسترجاع المعمرين، ولا زالوا يصيرون على تقديم القضايا للمحاكم، للمطالبة بالمعمرين أوالفلاحين، أوأبناءهم، والذين قد هاجروا ضياعهم قبل وصول جيشنا.....ونعلم أننا أصدرنا بصدد الموضوع قوانين مقدسة، نحدد

فيها فترة تقديم الاحتجاجات للمطالبة بالفلاحين. ونأمر بأن توقف فخامتكم هذه الشكاوي غير المؤسسة، في الأراضي الإفريقية، وأننا لا نسمح متابعة المعمرين، عن طريق العدالة، سواء كان الأمر بالنسبة للرجال أوالنساء، أوحتى أبناءهم، إلا ابتداء من الفترة التي، كما ذكرنا، تمكن فيها جيشنا المبارك، بفضل الله، من ضم إفريقيا لإمبراطوريتنا...."[44]. مما يجعلنا نتحسس حقيقة الأزمة الاجتماعية التي ولدتها هذه القضية. واضطرار الإدارة وضع حد للمحاكمات والمتابعات التي أثقلت هيكل الإدارة. كما يمكن أن نستنتج خصوصية المقاطعة الإفريقية، بالنسبة لعودة الملاكين الكبار وإصرارهم على استرجاع ممتلكاتهم، وأساليب استغلالهم وفقا للعرف والقانون المعمول به مند الفترة الرومانية، بل إصرارهم على استرجاع هيمنتهم وامتيازاتهم الاجتماعية، ودلك بتمسكهم بحق استرجاع المعمرين والفلاحين الذين كانوا في حوزتهم قبل فترة الاحتلال الوندالي. لكن أيضا رغبة الإمبراطور في الحفاظ على التوزيع الاجتماعي والاقتصادي الجديد، أوعلى الأقل عدم مجارات الطبقة الأرستقراطية في تنفيذ كل مطالبها، وحماية طبقة المعمرين من المتابعات القضائية. وقد دهب البعض إلى اعتبار هدا الموقف دليل على نية الإمبراطور في الحد من نفود طبقة الملاكين الكبار والتقليص من هيمنته[45].

و يمكن أن نتتبع نفس المسألة في عهد خلفاء جستنيان، فبينما أقر هذا الأخير أن من يولد من أم حرة واب "معمر" Adscriptitius، يعتبر حرا[46]، فقد عدل هذا الأمر بالنسبة لمقاطعة ايلليريا، ملزما إياه المكوث بنفس الأرض والارتباط بها مثل واده، وذلك سنة533[47]، إلا أنه لم يطبق على المقاطعة الإفريقية، باعتبارها حظيت بعناية خاصة. فيبدو أن هذا الإجراء القانوني قد تم إحياؤه زمن الإمبراطورين جستين الثاني Justin II وموريس[48]Maurice، ودعم ثانية في عهد الإمبراطور تيبريوس Tiberius [49]. وفي اعتقادي لا يمكن فهم هذا التحول والتشدد في إلزام طبقة المعمرين في البقاء في الأراضي المنتجة، إلا في ضوء تحالف بين طبقة الملاكين الكبار والسلطة الإمبراطورية أملته الحاجة المتزايدة للمصادر الفلاحية والاقتصادية.

2. مشكلة النساء الونداليات

أوضح بروكوب في حديثه عن أسباب حركة التمرد التي شهدتها المقاطعة الإفريقية بزعامة ستوتزاس Stotzas، خلفية إجتماعية أخرى تتمثل في زواج عدد كبير من الجنود البيزنطين بالنساء الونداليات واستيلائهم على الممتلكات الوندالية، بما فيها الأرض، المساكن والعبيد. وأن هؤلاء النساء قد أقنعن أزواجهن الجدد من عناصر الجيش البيزنطي، بأنهن كن يتمتعن بهذه الأملاك في الفترة الوندالية وأنه من غير المعقول بعد أن أصبحن زوجات الجيش المنتصر أن يفقدن دلك[50]. قد نضيف صورة أخرى أوردها هدا المؤرخ عن الجنود أنفسهم والذين كانوا في فقر كبير ثم سرعان ما وجدوا أنفسهم يمتلكون ثروات وضياع كبيرة[51]. وبالتالي أصبح يبدو أن هذا الارتقاء الاجتماعي قد كان على حساب طبقة الملاكين الأفارقة. ولعل الوضعية الأمنية المتمثلة في تفاقم الخطر الموري، قد جعلت هؤلاء الجنود أكثر ثقة في تمسكهم بامتيازاتهم الجديدة. رغم محاولة بلزاريوس إقناعهم بأنه إذا كان من حقهم الحفاظ على الغنائم التي حصلوا عليها بما في دلك العبيد، فالأرض تظل من نصيب الإمبراطورية ويجب أن تعود إلى الخزينة العامة[52]. وبالتالي لنا أن نتصور الإشكال الذي أصبح يواجه

الإمبراطورية بين الوفاء لوعودها بضرورية تلبية مطالب طبقة الملاك الأفارقة، والرضوخ لتجاوزات الجيش البيزنطي.[53]

3. مشكلة هجرة طبقة الأعيان من المناصب المحلية

تحفظ التشريعات البيزنطية مشكلة واجهتها الإدارة المركزية، ليس فقط في إفريقيا بل في أغلبية مقاطعات الامبرطورية، وتتمثل في فرار طبقة الأعيان من الالتزامات المتعلقة بمسؤولية المجالس المحلية، نظرا لما كان يترتب عنها من أعباء مادية والتزامات تجاه هذه الإدارة. وفي دراسة لهذه الطبقة السياسية التي طالما شكلت نواة الحضارة العمرانية في التاريخ الروماني، ما بين القرنين الرابع والسابع[54]، تبين أن ضغط الإدارة البيزنطية كان ثقيلا، إلى درجة أن صدرت عدة قوانين تلزم هذه الفئة بالبقاء في مناصبها إلا في حالات يحددها القانون. وقد تبين أن عددا كبيرا من هؤلاء الأعيان قد وجدوا في الحياة الكنسية ما يحررهم من الأعباء المدنية، ويعفيهم من الضرائب في نفس الوقت الذي يسمح لهم فيه بالاحتفاظ باملاكهم[55].

وبالتالي فقد أصبحت جاذبية الكنيسة كبيرة ليس فقط للاعتبارات الدينية، بل لما توفره من حماية ومكانة لهذه التركيبة[56]. الأمر الذي يبرر مجموعة القوانين والتشريعات التي حاولت أن تحد من هذه الظاهرة، سواء بفرض شروط تعجيزية مثل التجريد من الأملاك أو فرض نسبة 1/3 من ممتلكات الشخص كغرامة على انتقال ملكيته بعد انخراطه في السلك الكنسي[57]، أو المنع النهائي مثل ما يتجلى من بعض مراسلات القديس جيرجوار الكبير St.Grégoire، الذي أشار إلى قانون كان ساري المفعول في عهد الإمبراطور موريسMaurice، يمنع كلية الانخراط في سلك الرهبنة والحياة الكنسية لكل من مارس وظائف إدارية، أوأشرف على جهاز الضرائب[58].

وعموما إذا كانت قائمة هذه التشريعات، تكرس رغبة الإمبراطور في إحياء المجالس المحلية وضمان استمرارها، وسهرها على جباية الضرائب وتسيير الأملاك العمومية، فيبدوأنها عجزت على أن تنفخ فيها الحيوية والنشاط المعروفين في المدن الإفريقية[59]، ولعل هدا أيضا ما يبرر لجوء الادارة المركزية إلى الحلول المحلية الجديدة، والمتمثلة في تجنيد الملاكين الكبار للسهر على المهام المحلية الهامة[60]، بما في دلك القساوسة ورجال الدين[61]، كجمع الضرائب والاشراف على بعض المنشآت الدفاعية، دون أن تكون لهم وظائف يحددها القانون، كما جرت العادة في الادارة الرومانية[62].

ما طبيعة المجتمع الذي وجده البيزنطيون بعد انهيار الوندال؟

قد نتساءل على إثر التشريعات التي تطرقنا إليها، وطبيعة المشاكل التي تمكننا من رصدها، عن شكل المجتمع الذي وجده البيزنطيون، هل يمكن إسقاط صورة المعمرين الذين غيروا كلية وضعيتهم القانونية والاجتماعية واندمجوا في تركيبة الأحرار القاطنين في المدن، أم أن هذه النماذج تظل محدودة في تعدادها ومناطق تواجدها؟ وما حجم الانخراط الاجتماعي في سلك الرهبنة والحياة الكنسية؟ وإذا عممنا هذه

الصورة، فهل فعلا كانت المدينة مركز الكثافة السكانية، أم أن الملكية الفلاحية هي التي أصبحت مركز النفود من خلال طبقة الملاكين؟

يجب الإشارة إلى أن عمليات المصادرة الوندالية لم تمس كل الأراضي الافريقية، بل استمرت الضياع الكبرى في أغلبية المقاطعات. وأن عددا من الأفارقة قد ساهموا في التعاون مع الكيان الوندالي[63]، كما أن عددا كبيرا من هؤلاء الملاكين قد هللوا للانتصارات البيزنطية وتعاونوا مع الجيش في دلك. ولعل تتبع حياة القديس فيلجانس St.Fulgence تسمح لنا بضبط صورة عائلة ثرية، قد تعرضت لعملية النفي والعودة أيضا، إلا أن حضورها ظل مستمرا في الولاية البروقنصلية[64]. كما يفترض ان الضياع الصغيرة لم تتعرض لعمليات المصادرة بصورة شاملة، بل ظلت أغلبية الملكيات الصغيرة والمتوسطة على حالها، خاصة في مقاطعتي نوميديا والمزاق، البعيدتين عن التمركز الرئيسي للوندال، وبالتالي فالتغيير السياسي لم يمس سوى الطبقة الأرستوقراطية الكبرى. ومع ذلك فصورة بلاد المغرب لم تبق ثابتة، ويوجد أكثر من دليل على هذا التحول.
وإذا كان يصعب علينا الخوض في المعطيات الديموغرافية[65]، والحديث عن عدد سكان المدن أوالأرياف. فما تسمح به المصادر هو، انتشار بعض الأسماء المشرقية ضمن قائمة التسميات الافرقية[66]، مثل اسم فيكتور أو.... كما تجلى أن أغلب الأشخاص الذين يحملون أسماء مشرقية هم من التركيبة العسكرية، أومن الطبقة الأرستوقراطية العليا، حيث تبقى الاستثناءات محدودة جدا، مثل ما تدعو إليه نقيشة الشاب تيودوس Theodose المتوفي في هيبون، والتي تفترض أنه ينتمي لعائلة متاجرة قادمة من الشرق، استقرت بالقرب من الميناء[67]. وعموما فملف النصوص الأثرية يؤكد على النسبة المحدودة للعنصر المشرقي، واقتصارها على المناصب العليا إدارية كانت أم عسكرية، رغم أن نماذج من هذه العناصر قد تركت بصمات استقرارها المطول، وربما اندماجها في المجتمع المغربي، مثل ما نعرفه عن يوحناJean، الحاكم العسكري لموقع عين البرج[68] Tigisis، أوزيبر Ziper حاكم روسنياي (البرج البحري) [69] Ruguniae، أوالنقيشة الجنائزية للحاكم العسكري موريسيوس Mauricius الذي دفن رفقة ابنتيه في نفس المكان أين مارس سلطته لمدة 12 سنة[70]. أما إذا تفحصنا ملف القوائم الكنسية وأسماء القساوسة[71]، فرغم تسرب العديد من التسميات المشرقية مثل المؤثرات المذهبية المشرقية[72]، يبدوجليا أن الأسماء الإفريقية المعهودة قد ظلت تشكل القاعدة، وهونفس الأمر الذي كرسته النصوص الجنائزية المسيحية لعدد من هذه الشخصيات[73]. وبالتالي فما استخلصه دورليا من ارتكاز الإدارة المحلية على العنصر الإفريقي، ليس إلا تأكيدا على الحضور المحدود للعنصر المشرقي[74].
مما يجعلنا نتوجه للبحث عن مسببات هذا التحول الاجتماعي، داخل المقاطعة الإفريقية نفسها، بعيدا عن منطق التحولات الجذرية المفاجئة، أوالتفسير المرتبط بالتحقيب الزمني. والأخذ بعين الاعتبار سلسلة التراكمات الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، التي كرستها هذه الفضاءات الاجتماعية، داخل المحيط العمراني خاصة.

التحولات العمرانية : بين الريف والمدينة

لقد سمحت لنا محاولة قراءة الخريطة العمرانية التي أنجبتها الفترة البيزنطية، والمورفولوجية الجديدة للمدن، ومحاولة الوقوف على مدى استمرار المدينة في حفاظها على التقاليد الرومانية، المعروفة في النظام البلدي وتسيير شؤون المواطنين، باستخلاص ظاهرتين أساسيتين يمكن إضافتهما إلى الطابع الدفاعي الذي تميزت به الخريطة العمرانية البيزنطية:

1. ظاهرة تمسيح المدينة:

إن التحول الذي أدخلته المسيحية في المجتمعات القديمة لا يتمثل في المعتقد وتغير الدهنيات فحسب، بل نتج عن دلك سلوكا اجتماعيا واقتصاديا جديدين على مستوى المدينة، فتشييد كنيسة أومعمدية هو فعل اقتصادي مثلما هواجتماعي، لآن عملية التشييد تتطلب جمع الأموال وتنظيما معينا كما تطلبت العناية بتسيير شؤون هذه الكنيسة هيكلة جديدة لم تكن موجودة في المدن الرومانية التقليدية[75]. وإذا كانت أساليب الإهداءات العمرانية قد سمحت للطبقة الأرستوقراطية بتخليد فعلها على مستوى المدن، فيبدوأن الكنيسة قد بدأت تحتضن هدا النشاط، ليصبح القس أورجل الذين هوالشخصية الأكثر حضورا في هذه النصوص الأثرية[76]. وبالتالي فهدا النفوذ الاقتصادي المتعاظم للمؤسسة الكنسية[77]، لم يكن وليد عملية إنتاجية للمصادر المادية، وإنما هونتيجة تحويل المصادر المادية التي كانت تصب في مجالات عمرانية أخرى، الأمر الذي انعكس على الهياكل العمرانية التي يمكن وصفها بالوثنية مثل المعابد، الحمامات ...الخ[78] . وعموما يمكن استخلاص أن الكنائس لم تعوض المعابد في نفس المساحة العمرانية، وانما لعبت دورا أساسيا في إعادة هيكلة المدينة وإعادة ترتيب مراكزها: فمثال مدينة جميلة أوسطيف، يكرسان هذه الرغبة في نقل مراكز التجمع السكاني من الساحات التقليدية إلى الحي المسيحي[79]. أوتيمقاد التي ظلت هياكلها الوثنية قائمة تحولت الجاذبية فيها إلى الكنائس الجديدة[80]. كما يمكن الإشارة إلى الدور الكبير الطي لعبه الخطاب المسيحي في نقل الثروات من المجالس المحلية أوالعائلات الأروستقراطية إلى الكنيسة، حيث أصبحت عملية توزيع الثروات والرعاية الاجتماعية، تتم ضمن هياكل الكنيسة أكثر من الأطر البلدية التقليدية[81].

2. ظاهرة ترييف المدينة:

سمحت العديد من الدراسات الأثرية، والمتمثلة في البحث عن المعالم العمرانية خارج المدن، بالوقوف على كثافة الأرياف وحيويتها، وذلك من خلال دراسات لوفو Ph. Leveau حول منطقة شرشال، والتقنيات التي أجراها بيراس J.Peyras بجانب من حوض مجردة، فضلا عن الأبحاث التي يقوم بها الأمريكي Hitchner . حول منطقة قصرين Cillium. وإذا كانت هذه النماذج من الدراسات قد أثمرت بأن المناطق الريفية لم تكن أقل أهمية من المدن من حيث الكثافة والإستقرار الساكنين، فقد أكدت على عقم فرضية كورتوا Courtoisحول إرتفاع عدد سكان المدن بالنسبة للأرياف. كما أكدت الدراسات أنه رغم استمرار

النشاطات العمرانية في المدن، إلا أنها بعد القرن الخامس، قد شهدت تقلصا ملحوظا بالمقارنة مع الحركية العمرانية للقرن الرابع ميلادي[82]، وإذا كان طبيعيا أن فترة الجمود الوندالية وما عقبها من اضطرابات، قد أثرت على سير المدن، وقلصت من امكانيات المجالس المحلية في مواصلة تقاليدها الرومانية. يضاف إلى دلك ظاهرة هجرة الطبقات الأرستوقراطية نحوالضياع وهروبها من إلتزاماتها المحلية[83]. كل دلك ساهم في تقلص المساحة العمرانية لأغلبية المدن، وانتقال الحيوية الاجتماعية نحوالريف. مما جعل أغلبية هذه المدن تفقد جانبا كبيرا من خصوصياتها، وتتحول على رأي غيو Guillou إلى قرى أومدن صغيرة[84]. حيث أورد أنه " رغم أن المدن قد استمرت تحتضن المؤسسات الرسمية مثل الحصون أوالأسوار، فقد تضاعف عددها وتقلصت مساحتها، أى أنها أيضا أصبحت تحتوي على الحدائق والبساتين، بل حتى الحقول، فضلا عن تربية الحيوانات، بما فيها العاصمة"[85]. وإذا كانت مرحلة التشييد التي أشرف عليها الإمبراطور جستنيان، قد خلدت اسمه، وجعلته يتقمص الفعل العمراني الذي كان من خصوصيات المجالس المحلية، فيبدوأن سبب دلك هوغياب هذه المؤسسات المحلية، أوعجزها على اتخاد المبادرات الضرورية كما حرت العادة في التاريخ الروماني[86].

3. ظاهرة عسكرة المدينة:

من البديهي أن ظاهرة التحصين التي تميزت بها المدن البيزنطية، قد ساهمت في التحول العمراني، وفي التعبير عن هاجس الخوف التي تؤكدها المصادر الأدبية، حيث تؤكد المصادر الأثرية، وعملية مطابقة المخططات العمرانية لهذه المدن، حجم التحولات التي عرفتها خلال هذه الفترة من الناحية التنظيمية والهيكلية، إلى درجة التساؤل هل فعلا تقلصت إلى مجرد قلاع، وهل إقامة القلاع داخل النسيج العمراني من شأنه التأكيد على التراجع وتقلص مساحة المدن؟ وإذا كان من البديهي الاقرار بأن المدن البيزنطية ببلاد المغرب لم تبق تحافظ على نفس المؤسسات والوظائف الحضرية المعروفة في العهد الروماني[87]. ففي انتظار معاجة الملف بفضل دراسات أثرية شاملة، يظل التساؤل قائما حول مدى تأثير هدا التحول على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما يجعل من الصعوبة بمكان معالجة المجتمع الحضري منفصلا عن المجتمع الريفي.

وانطلاقا من هذه التحولات، أصبح في اعتقادي، من غير المعقول إحداث تقسيم واضح بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي، إلا من خلال بعض الأصناف الاجتماعية، فالطبقة الأرستوقراطية وإن كانت تسكن العواصم الكبرى لا يوجد ما يؤكد أنها لم تكن مستقرة بالضياع الإمبراطورية أوضياعها الخاصة، ونفس الأمر بالنسبة لطبقة الملاكين الكبار التي كانت تجمع بين الاستقرار في المدن وممتلكاتها، في حين لاحظنا أن عددا كبيرا من المعمرين قد هجروا ضياعهم، واندمجوا مع السكان الأحرار بالمدن. وقد أكد غيو **Guillou** أن هذه الصورة لم تكن تخص المقاطعة الافريقية فقط، بل كانت تشمل أغلبية المقاطعات البيزنطية ابتداءا من القرن السادس ميلادي.[88]

طبقات المجتمع الإفريقي خلال فترة لاحتلال البيزنطي

1. الطبقة الأرستوقراطية:

تتمثل في طبقة البطارقة والحكام الذين حكموا المقاطعة الافريقية، وتميزوا بعلاقة ما مع القصر الإمبراطوري. وتكرست مكانتها الاجتماعية والادارية من خلال النقائش والنصوص الأثرية، ويمكن مقاربة هذه التركيبة من خلال النمادج التالية، رغم أن أغلبية النصوص الأثرية تكرر دوما الخطاب الرسمي لعمليات التشييد:

1) سولومون:

لا نعرف عنه سوى أنه ولد بدارا Daras وأنه تعرض لحادث جعله يصبح خصي، كما لاتوجد إشارة إلى أنه ينتمي لعائلة أرستوقراطية بالشرق. بل تشكل ترقيته في مثل هدا المنصب أحد نمادج التركيبة البشرية التي أصبحت على رأس المقاطعة الافريقية، انطلاقا من كفاءاتها العسكرية فقط. يبرزه بروكوب كنائب للجنرال بليزاريوس في منطقة أرمينية، باسم[89] Domesticus، عين على راس الوحدات العسكرية بعد عودة القائد بليزاريوس إلى الشرق، ثم الإدارة المدنية كبطريق المقاطعة الافريقية [90] دلك في الفترة ما بين 534–536، ثم ما بين 539–544 وهوتاريخ مقتله في الصراع مع القبائل المورية،[91] ورغم أن ترقيته تعود أساسا لمكانته العسكرية فيبدوأنه استغل نفوده هدا في دعم أفراد عائلته في التسرب للطبقة الارستوقراطية الافريقية، فقد كان له أخ يسمى باخوس Bachus، يبدوأنه تقلد مناصب هامة[92]. إلا أن معلوماتنا حول أبناء أخيه تعتبر أكثر، حيث تبرزهم المصادر على أنهم تقلدوا مناصب كبيرة، فالأول كيروس Cyrus أصبح دوقا لقرينة Cyrénaique[93]، وسرجيوس Serigius، الذي نعرف عنه أكثر من الأول، بفضل تورطه في مقتل الوفد اللواتي، وهوحاكم للولاية الطرابلسية، بل يبدوأنه أصبح بطريقا للمقاطعة الافريقية[94]، أما الثالث فقد اعتقل في الحملة الأخيرة التي نظمها سولومون ضد المور، دون أن نعرف مصيره فيما بعد، رغم اقتراح أحد الباحثين العثور على بصماته في جزيرة نيسوس ومنطقة بلغاريا[95].

2) جرمانوس:

يعتبر من أقارب الإمبراطور جستنيان[96]، أبن أخ الإمبراطور جستين الأول، تم تعيينه على رأس المقاطعة الافريقية خلفا للجنرال سولومون، لاخماد حركة التمرد التي تزعمها ستوتزاس سنة 536. إلا أنه استدعي بعدها للقسطنطينية مباشرة[97]539. وقد عين أيضا على رأس قيادة الجيش بإيطاليا في حدود 550، كما تبرزه المصادر أنه تزوج الأميرة القوطية ماتاسونتاMathasunta، بعدما نقلت إلى القسطنطينية[98]. ومن قم فعلاقته بإفريقية ظلت فقط في إطار مهمته العسكرية.

3) غينياديوس:

يعود أصله إلى منطقة تراسيا Thrace، عين على رأس المقاطعة الإفريقية كبطريق في الفترة ما بين 578 إلى تاريخ 591 حيث يبدو أنه واكب الاصلاحات التي أدرجتها الإمبراطورية البيزنطية بإحداث هيكلة جديدة للقيادة يتميز هدا المنصب بالطابع العسكري لكن أيضا بوجوده على قمة هرم الإدارة البيزنطية ببلاد المغرب،

تجعل منه المراقب والمشرف على الإدارة المدنية والعسكرية في نفس الوقت[99]. ولعل دلك ما جعله يحضى بعدد كبير من النقائش التي تخلد مساهمته في النظام الدفاعي البيزنطي.[100]

4) هرقليوس

تبرز المصادر شخصية هرقليوس في سن الستين سنة عندما عين على رأس المقاطعة الإفريقية[101]، رفقة أخيه جريجوار[102] Grégoire. ودلك سنة 608، في عهد الإمبراطور موريس Maurice، الذي كانت تربطه به علاقات حميمية، خاصة بعد مشاركته في الحروب ضد الفرس، فضلا عن كونه من عائلة أرستوقراطية أرمينية[103]. ولعل الأهم في هذه الشخصية هومشاركته في حركة الثورة ضد الإمبراطور فوكاس سنة 610، ودلك بإرساله ابنه "هرقليوس" على رأس أسطول من المقاطعة الإفريقية[104]، وهوالذي سرعان ما يصبح امبراطورا بيزنطيا[105]. وقد تكون ترقيته السريعة هذه نتاج تقاسم الكراهية بين مختلف المجموعات الضاغطة في المقاطعات البيزنطية، لكن لا يمكن إهمال مكانة المقاطعة الافريقية في تطورات الإحداث هذه[106]، ولعل ما يؤكد دلك أكثر هواستمرار نفس الحنين لهذه المقاطعة، فنتيجة تفاقم الضغط والمخاطر الفارسية على القسم الشرقي، لم يجد هدا الإمبراطور سوى فكرة نقل العاصمة البيزنطية نحوالقسنطينية، وهوما باشره، ولولا عواصف المتوسط التي أعطت الحجة لمعارضي هدا المشروع، لتغيرت صيرورة التاريخ[107].

5) جريجوار:

يظل شخصية مجهولة الجوانب، وعرضة لعدد من الفرضيات التاريخية، ولعل دلك يعود أصلا إلى المرحلة الانتقالية التي عايشها، فهل هوجرجير المصادر الإسلامية؟ أم أنه مثلما اقترح دورليا[108]، احد عناصر عائلة حكمت أكثر من 45 سنة، لكن ما يثير في هذه الشخصية هوتكرار فكرة الانفصال معتمدا في دلك على ما يبدوعلى طبقة الأفارقة[109]، وبالتالي امتزاج مصالحه بمصلحة المقاطعة وسكانها. ويقترح المنصوري فكرة مغرية، مفادها أن نهاية النفود البيزنطي لم تكن في الواقع بسبب الفتوحات الاسلامية وانما من طرف ما يمكن تسميتهم ببيزنطيي إفريقيا[110]. وبالتالي يمكن اعتبار محاولات الانفصال التي عرفتها المقاطعة، في زمن جريجوار ما هي إلى نموذج لهذه المصلحة المشتركة بين هذه الطبقة والأفارقة[111].

كما أشار بروكوب إلى صنف آخر من أصناف هذه الطبقة، والمتمثل في الأفارقة الذين ارتقوا إلى مناصب عليا، ليس بروما وانما بالقسطنطينية، حيث تحدث عن شخصية يولينوس الإفريقي Junilus الذي عينه جستنيان مكلفا بالحسابات على مستوى القصر الإمبراطوري، سنة 529. وهومن أصل ليبي: " نصب في هذه المسؤولية جولينيوس، من أصل ليبي، شخص لم يسمع أصلا عن القوانين، فلم يكن خطيبا، وأنه لا يعرف سوى اللاتينية، أما فيما يخص الإغريقية، فهولم يدخل حتى المدارس الابتدائية، فلم يكن إذن بامكانه حتى الحديث بفصاحة، وكثيرا ما كان موضوع السخرية عند محاولته التلفظ بكلمات إغريقية، وكان أيضا جشعا لا أخلاق له، لم يكن يستحي حتى من بيع المراسيم الإمبراطورية، بعملة من الذهي، بل لم يكن يتوان في مد يده لأول قادم"[112]

وعموما إذا كانت النصوص الأثرية تؤكد أن نسبة العنصر الأجنبي أوالمشرقي[113]، قد ظلت محدودة بالنسبة للسكان المحليين، فيبدوأن مصير هذه الطبقة الأرستوقراطية كان مغايرا في بلاد المغرب عما عرفته في كل من مصر وإيطاليا[114]، حيث تمكنت من الاقتراب من المجتمع الافريقي، وتبني خصوصياته، بينما شهدت الارستوقراطية المستقرة في إيطاليا حركة إبعاد من الطبقة المحلية[115]. فإذا كانت مراحل الاحتلال البيزنطي الأولى قد تميزت باستقدام موظفين ورجال الجيش أوحتى تجار من الشرق البيزنطي[116]، فيبدوأنه مع نهاية القرن السادس، بدأ الأفارقة بدورهم يرتقون إلى هذه المناصب العليا، ويشكلون الأغلبية[117]، هدا إلى جانب استقرار هؤلاء الوافدين واندماجهم في المدن التي أشرفوا على تسييرها أوحمايتها، ولعل قائمة النصوص الجنائزية لهذه الشخصيات التي لم تبخل في التذكير بمناصبها، دليل على دلك[118].

طبقة الملاكين الكبار .

تبدوصورة هدا النوع من الأفارقة في المصادر[119] في شكل طبقة، تستمد ثرواتها من تسيير الضياع الكبيرة، وقد تميزت بهذه الخصوصية الإفريقية المتمثلة في الجمع بين تسير الضياع والإشراف على عملية جباية الضرائب فضلا عن المساهمة في حركية العمران وتشييد الدفاعات البيزنطية[120]، وتؤكد النصوص الأثرية مكانة هذه الطبقة من خلال ما كانت توصف به: **potentes Nobilis, Possessores** . مستفيدين من امتيازات كثيرة، مثل الأراضي التي وزعتها الإمبراطورية سنة 570 بعد انتزاعها من الوندال، فضلا عن استفادتهم من الناحية الادارية بحصولها على حق المشاركة رفقة رجال الكنيسة في تعيين حكام الأقاليم[121]، والذين يكونون عادة من الملاكين أومن بين قدماء ضباط الجيش[122]، وعموماكانت الأراضي الخصبة والضياع الكبرى من نصيب الملاكين الكبار بما فيهم رجال الكنيسة[123]، مما جعل البعض يعتبر أن الريف كان أكثر حيوية من المدينة باعتبار ان هذه الأخيرة قد شهدت هجرة مكثفة من الطبقات المحرومة[124].

وقد اقترح العديد من الباحثين فكرة مفادها أن عجز الإدارة المركزية على ضمان السير الحسن على المستوى المحلي جعلها، تستعمل هدا الأسلوب الذي يعفيها من جهة على السهر على إقامة الهياكل الإدارية ومن جهة أخرى ضمان أكبر مردودية مالية في ميدان الضرائب[125]. وهو ما يسمح بتصور المكانة التي ارتقت إليها هذه الطبقة، فكثيرا ما كانت توصف بعبارات الشرف والتبجيل، بل يمكن اعتبار عملية الإصرار في إدراج أسمائها في النقاش الرسمية تأكيد لهذه الشرعية الإدارية التي اكتسبتها، خاصة وأن أغلبية النقائش البيزنطية تكرس الفعل العمراني باسم العائلة الإمبراطورية. كما يبدو أن هذه الطبقة قد شكلت أغلبية عناصر الإدارة الإقليمية، مدنية كانت أم عسكرية وبدرجة أخص القساوسة ورجال الذين، الذين سمحت لهم مكانتهم الاجتماعية، الدينية والاقتصادية من التعويض التدريجي للإدارة المحلية.

ولعله من الضروري الإشارة إلى المكانة الاقتصادية التي أصبح يتميز بها القساوسة، حيث يبدو أن فرار أغلبية أفراد الطبقة الأرستقراطية المحلية من أعباء الالتزامات المادية التي تتطلبها الوظائف البلدية، جعلتهم يتحولون تدريجيا إلى الكنائس والحياة الذرية التي تعفيهم من كل هذه الواجبات، مما سمح في نفس الوقت لهذه المؤسسة

الدينية من تعاظم نفودها المادي وقدراتها الاقتصادية، يضاف إلى دلك مؤهلاتها الإدارية واللغوية، وبالتالي أصبح القس هو الشخصية المحلية الأكثر قدرة على تمثيل مدينته وسكانها بفضل هذه الثنائية المادي والأخلاقية. فقد أورد القديس أوغسطين مثالا مهما حول شخصية أوبتات **Optat** من تيمقاد، ما بين 388 و398، الدوناتي المذهب. والذي كان بفضل دعم الدوق قيلدون**Gildon**، قد شكل ميليشيا خاصة سمحت له ببسط نفوذه على مدينته وما جاورها، والاستيلاء على الأراضي وتحويل المواريث إلى جانب تجاوزات كثيرة أخرى. ورغم صورة الخارج عن القانون التي يتركها القديس أوغسطين، كون هذا القس دوناتيا، إلا أنه يجب أن ننظر له من زاوية أخرى[126]. أي كمثال لنموذج جديد لتملك الأرض وتوسيع الملكيات العقارية، وهذا ما جعل تركيبة رجال الذين قد أصبحت ترتبط أكثر فأكثر بطبقة الأعيان، بل أصبح الأثرياء هم أحسن العناصر ترقية في المناصب العليا للكنيسة، رغم ان أهداف المؤسسة الكنسية كانت تختلف عن الأعيان أنفسهم، باعتبارها ترفع مبدأ مساعدة الضعفاء شعارا، إلا أن ذلك لم يمنع أن تختلط المصالح بين الفئتين بل تندمجان تدريجيا[127].

وفي حوزتنا العديد من الأمثلة التي تكرس هدا الطرح: فمثلا تشيد النقيشة رقم[128] **CIL 08, 02389** ، بدور حاكم تيقيسيس جون **Jean**في عملية بناء كنيسة بتيمقاد، ليس باعتباره مسؤولا، لأن مسؤوليته كانت بمدينة مجاورة وإنما باعتباره من ملاكي منطقة مدينة تيمقاد[129]. وهونفس الأمر الذي كان قام به الإخوة ماكسيميانوس**Maximianus**، إستيفانوس **Istefanus** ومللوسوس **Mellosus**، الذين شيدوا أحد القلاع في سياق تسديد الضرائب الملزمين بها[130]. كما يمكن الإشارة أيضا إلى الدوق موريس الذي أشرف على ترميم وإصلاح كنيسة روسينا**Rusigunae**[131]، أوعائلة أكوينوس **Aequinus** التي شيدت معمدية بمدينة قليبية[132].

وبالنظر إلى ملف النقائش التي سجلت تدخلا في عمليات البناء أوالترميم، ليس بالصيغة الرسمية التي تثبت إشراف الخزينة العامة على دلك، يمكننا أن نتصور أيضا أن القيادات العسكرية والمدنية التي كانت غالبيتها من العناصر المشرقية في بداية القرن السادس ميلادي، قد تكون قد اندمجت تدريجيا في المجتمع الإفريقي[133]، فضلا عن ارتقاء الأفارقة أنفسهم إلى هذه المناصب، مما جعلهم يفتخرون بمكانتهم التي لا يمكن أن يكون لها معنى إلا في شكل إنجازات في مدنهم الأصلية وليس في المناطق التي يسيرونها. وبالتالي فالاعتبارات الاقتصادية، جعلت هذه الفئة تسجل مكانتها المادية في الخريطة العمرانية، دون أن تكون لها سلطة سياسية معينة في الهرم الإداري، كما لعبت الاعتبارات الذينية، من دون شك، دورا كبيرا في تجسيد هدا الحنين إلى المدينة الأصلية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بعمليات ترميم الكنائس وخاصة دفن الرفاة.

ويمكن الإشارة إلى شخصية بيداتينوس Pudentius لمعرفة مدى نفوذها، فبروكوب يقدمه على أنه من سكان المقاطعة الإفريقية[134]، بدون الإشارة إلى أي وظيفة يشغلها، فقط أنه تمكن من تنظيم السكان وإعلان الثورة على الوندال، والاستنجاد بجستنيان سنة 533. بينما يشير في كتاب المنجزات أن القبائل "لواته"

Ilaguas قد تمكنت من السيطرة على لبده Lepcis Magna وذلك عشية الاحتلال البيزنطي[135]. كما يقدمه ثانية رفقة الدوق سرجيوس Sergius حيث لعب دورا مهما في إقناعه بطريقة الاستقبال للوفد "اللواتي" وربما كذلك اغتيالهم فهومن دون شك من الملاكين الكبار، الذين حاولوا الاستيلاء على "الإرث الروماني"[136]، والوقوف أمام تفاقم نفوذ القبائل الطرابلسية، بإعلان الثورة على الوندال سنة 533 والانفصال عنهم، وبالتدبير لحرب 543–548م فيما بعد. ويمكن إضافة سبب آخر هوالمجاعة التي عرفتها الإمبراطورية عموما سنة 543 والتي امتدت حتى إفريقيا، وإذا كان بروكوب قد تحدث على نتائجها في أوساط السكان والجيش البيزنطي، فقد تكون سببا في انتهاك البيزنطيين للأراضي المورية[137]. وبالتالي فيبدوأن مقتل الوفد "الموري" لم يكن من قبيل الصدفة، بل من شأنه أن يوضح أن حدة الضغط الذي كان يمارسه الملاكين. فإذا افترضنا أن هؤلاء الملاكين قد استولوا على الأراضي التابعة للقبائل "الطرابلسية" فقد تسببوا بذلك في نقض الاتفاقيات التي التزمت بها الإدارة البيزنطية . فإن احتجاج هذه القبائل وعلى رأسها كل من "لواته" و"الإستريايني" كان أولا بطريقة سلمية . إلا أن إدارة المقاطعة الطرابلسية –تحت ضغط الملاكين الكبار– بادرت بتفجير الوضع، هذه المبادرة التي سرعان ما تحولت إلى يد القبائل الليبية بمجرد إعلان الحرب سنة 544م،

كما أن الإمبراطورية كانت في حاجة إلى مصادر إقتصادية تعوض مصاريف الحملة العسكرية، وتمول مشاريعها العمرانية، وبالتالي أضحى برنامجهاأكبر من مجرد إرجاع الضياع لأصحابها، بل ضرورة جمع أكبر قدر من الضرائب[138]. وبالتالي يمكن تصور حالة التشنج الكبيرة بين هذه الطبقة التي ظل نفودها يتعاظم، ومصالحها تكبر، خاصة بعد أن أصبحت تضطلع بما عجزت عنه الادارة المحلية، وما انجر عنه من مضاعفة امتيازاتها. وبين إصرار الإدارة المركزية للحصول على المزيد من المصادر المالية.

1. الطبقة العامة:

تظل النسبة الأكبر من سكان المدن والأرياف غير معروفة وغير مصنفة إلا من خلال بعض المهن أوالوظائف، فلا نعرف عددها أوخصوصياتها، سوى أنها فقيرة ليس بامكانها ترك نقائش تخلد أسماءها، وانطلاقا من ما أشارت إليه المصادر حول طبقة الملاكين، يمكننا أن نتصور طبقة وسطى كانت تقوم بتنفيد الأعمال التي يفتخر بتشييدها الملاكون الكبار أوحكام الولايات، مثل الحسابات الحاصة بجمع الضرائب، أوتسيير الأبرشيات في المدن الصغيرة والمواقع الريفية، فضلا عن المهن اليدوية الضرورية في عمليات البناء والصيانة أوالوظائف اليومية العادية لسير المجتمع مثل الخبازون، وبقية المهن,,,,,

وقد ظل العامة ينعتون بعبارات لا تكرس فقط مكانتهم الاجتماعية بل أيضا وضعيتهم المادية: Humiliores, Pauperes pénéres. حيث يبدوأن للسياسة الجبائية اثارها على هذه التركيبة، بإثقال كاهلها بالضرائب، وتجريدها من أية إمكانية تسمح لها بالرقي الاجتماعي. فمن الناحية القانونية لم يكن ممكنا لهؤلاء الفلاحين الصغار أن يرتقوا إلى وضعية أحسن، فلم يكن يسمح لهم إلا بأداء الخدمة العسكرية

والواجب الجبائي، مهما كانت طبيعة الأرض وتواجدها- ص 29- ويبدوأيضا أنه كان عليهم التكفل بتزويد الحاميات العسكرية بما تحتاجه من مؤونة. كما تسمح لنا ألواح ألبرتيني من أن نفترض أن درجة الضيم قد أجبرت هدا العدد من الملاكين الصغار لبيع والتنازل على ممتلكاتهم وتحولها إلى ملاكين كبار[139]. أومن مكانة المرأة في هذه الطبقة، حيث تبرزها دوما رفقة زوجها في عمليات البيع والشراء أو أرملة، ربة بيت مثل أدوداتا Adeudataأوسيدينا Siddina، فوتا Fotta أوبرييكتا Preiecta، تمتلك ضياعها وضياع أبنائها[140]. ويمكن الوقوف على نمادج من هذه الطبقة العامة، من خلال الأصناف التالية:

1. الفئات الريفية:

يمكن اعتبار صغار الملاكين بالإمبراطورية البيزنطية، العماد الأساسي للاقتصاد، مما جعلها تسعى لحماية ملكيتهم من الذوبان، للحد من نفوذ الملاكين الكبار، لكن أيضا للحفاظ على مصادر الضرائب بالنسبة للدولة، وهوالأمر الذي جعل العديد من المؤرخين يعتبرون أن الإمبراطورية البيزنطية في مراحلها الأولى كانت امبراطورية الملكية الصغرى[141]، لكن هل يمكن إسقاط هذه الصورة على الواقع الإفريقي، وهل يمكن الوقوف على معالم هذه السياسة بهذه المقاطعة البعيدة؟

يتجلى من موقف جستنيان، عندما بعث بأعوان مختصين في قياس الأراضي لتقدير المساجات الزراعية، وفرض الضرائب على ضوء هذه التقديرات دون مراعاة للواقع السياسي والاجتماعي المتدهورين[142]، فقد كانت المحاصيل الزراعية — سواء بالنسبة لكبار الملاكين أوصغارهم- محور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وقد نتج عن السياسة البيزنطية في الميدان الزراعي، انتشار ظاهرة فرار الملاكين الصغار عن أراضيهم والتجائهم في أحيان كثيرة إلى المدن — مما نتج عنه تزايد عدد المعوزين في المدن[143]. لكن هل استمر هذا الثراء ؟ وهل انعكست السياسة الجبائية بنفس الأسلوب على كلتا الطبقتين الاجتماعية, وهل يمكن الوقوف على مظاهر الصراع بينهما؟ هل يمكن قراءة سياسة التحصينات من هذا المنظور؟ بعيدا عن الإمارات المورية؟

2. الفئات الوسطى "الحضرية"

يتجلى من خلال دراسة الحياة العمرانية وتطورها في بلاد المغرب أن حيوية جديدة قد ميزت الفترة البيزنطية، ومن دون ان انتعاشها قد صاحبته حيوية في المجال البشري[144]، ولنا أن نتصور ما يمكن أن تدره حركية التشييد والبناء التي ميزت بداية القرن السادس، رغم خصوصية المورفولوجية العمرانية في هذه الفترة. وإذا كانت المصادر الأدبية تتحدث عن حركة تشييد جديدة، وهوما تكرسه أيضا النقائش الأثرية، وقد استعمل المهندس المعماري مول Moll، في دراسته للقلعة البيزنطية بتبسة، طريقة حسابية غريبة لكنها مثيرة لاستخراج متوسط عدد الأيام واليد العاملة التي يفترض أنها سهرت على إقامة القلعة[145]، ومهما كانت مرجعية المؤلف التاريخية، فقد اعتبر أن إعادة بناء القلعة من أساسها قد تطلب متوسط 800 إلى 850 عاملا قد سهروا لمدة سنتين، مستنتجا أن هذا الانجاز، إذا ما قوبل بسلسلة المنشآت العسكرية يجعل من المستحيل تقبل فكرة أن يكون فقط من طرف رجال الجيش، وانما يجب تصور عدد هائل من الورشات المعمارية التي كانت تصاحب فيالق

الجيش أوتوظف في عين المكان. ومن جهة أخرى فقد تجلى من خلال دراسة هدا المحور أن أغلبية هذه المدن أصبحت تتميز إما بالصبغة العسكرية (حصون أوقلاع) او بالطابع المسيحي لتصبح في غالب الاوقات مجرد أبرشيات، فضلا عن قوائم المدن والتي توحي بانكماش خريطة الهيمنة البيزنطية، فمثلا لا تسمح قائمة جورج القبرصي إلا بالوقوف على عدد محدود من المدن لا يتجاوز 32 مدينة[146].

تبدوالفئات الوسطى الحضرية فئات غير متجانسة من حيث التركيبة،إذ نجد الموظفين الاداريين أورؤساء المناطق الحضرية الجهوية مثل Preases وهؤلاء الموظفين وان كانوا مرتبطين اجتماعيا بالفئات الوسطى فهم في تبعية مباشرة لقواد الجيش ورجال الكنيسة وكبار الملاكين الذين يساهمون في تعيينهم أوفي اختيارهم[147]. بينما تظل معلوماتنا حول فئة التجار والحرفيين محدودة، فالرويات التاريخية لا تذكرها إلا بصورة عرضية، في حين لم يوجد نص قانوني ينظم هذه الحرف الا في حدود القرن التاسع، لكن يبدو انه يحاول تقنين الحرف القائمة منذ العهود السابقة[148].

وإذا تميز أصحاب المهن النفيسة بالثراء، مما سمح لهم بالارتقاء إلى الطبقة الأرستوقراطية، فقد ظل اصحاب المهن المتواضعة مثل الخزف والنسيج والشموع، الخبز يتميزون بامتلاك وسائل الإنتاج، إلا أنهم عرضة لتقلبات الأوضاع، أوالتقهقر والانحدار الاجتماعي[149]. وقد تجلى دور هذه الطبقات الوسطى في الصراعات الاجتماعية التي عرفتها إفريقيا من خلال الصراع المذهبي، والتي كثيرا ما اعتبرت بمثابة رد فعل على حالة الفوضى التي أصبحت تعيشها إفريقيا منذ تقهقر الإمبراطورية الرومانية، ودلك بإثقال كاهل هذه التركيبة البشرية بالضرائب المجحفة، ولعل ذلك ما جعل نسبة كبيرة تنخرط في حياة الرهبنة هروبا من عسف الادارة وجور الجباة. ويبدو أن الإمبراطورية قد شجعت هذه الظاهرة، تحت تأثير الكنيسة، رغم أن نتائجها كانت وخيمة بالنسبة للدولة، حيث بدأت تتجمع الثروة تدرجيا في يد هياكل الكنيسة من جهة وكبار الملاكين من جهة أخرى، فضلا عن تقلص مصادر الجباية، مما أحدث انقلابا في موازين القوى سواء في مركز الدولة أوفي أطرافها[150]. ويتجلى هذا الوضع في بلاد المغرب عشية الفتوحات الاسلامية، إذ استطاع حاكم الولاية في حدود سنة 646 اعلان انفصاله عن الإمبراطورية بمساعدة كل الأطراف الاجتماعية بالمنطقة, (رجال الذين، كبار الملاكين، الطيقة المتوسطة)

3. الفئات الفقيرة:

تشير النصوص القانونية البيزنطية إلى وجود فئات فقيرة معدمة تحتل الدرجات السفلى في المجتمع على الأقل في مجال القوانين المدنية وذلك عند الحديث عن الزواج، إذ تقر القوانين البيزنطية وجود نوعين من الزواج: زواج الأعيان وأعضاء مجلس الشيوخ والموظفين السامين والتجار، الذي يفضي إلى حق الأبناء في الحياة المدنية والمشاركة في الوظائف الرسمية على اختلاف أنواعها. وزواج الفقراء والجنود والمزارعين وهي آخر الفئات في السلم الاجتماعي، ويبدوأن هذا الزواج لم يكن يعطي للأبناء الحقوق المدنية التي قد تسمح لهم بالانخراط في سلك الوظائف الرسمية[151].

كما وردت الإشارة إليهم في مجال القوانين الجنائية، حيث تميزالقانون الجنائي البيزنطي بالنظر إلى الناس حسب وضعياتهم المادية، فالغني يعاقب ماديا كدفع غرامة مالية أوفقدان بعض الامتيازات الاجتماعية، في حين يعاقب الفقير بدنيا[152]، بينما كانت القوانين الرومانية تعتمد ما يسمى بالعقوبة الموحدة (عقوبة مادية أوبدنية) في حالة حدوث جنائة ما . دون النظر إلى الوظعية المادية للمذنب[153]. وبمكن القول ان القانون البيزنطي الذي أقر بوجود فئات معدمة، قد أخرجها أيضا من دائرة التسيير الاداري والعسكري وحرمها من المشاركة الاقتصادية باعتبار أن من ينتمي لهذه الفئات لا يحق له دفع تعويضات مقابل ارتكابه لجريمة ما[154].

4. العبيد:

بالرغم من أن المصادر لا تسمح بتتبع هذه التركيبة البشرية ونسبها بالنسبة للمجتمع عموما، فإنها ظلت تشكل نسبة كبيرة من الطبقات العامة طيلة التاريخ القديم[155]، وهوما يتجلى في العديد من المصادر الأدبية، مثل أبيلي المادوري **Apulée de Madaure**[156]، أوأسعار لوحة زراي التي تقر ممارسة تجارة العبيد.[157]كما تعرضت بعض مراسلات القديس أوغسطين ليس فقط إلى استمرار هذه الظاهرة بل إلى تجار العبيد الذي كانوا يقومون بعمليات الخطف وشحن هؤلاء خارج المقاطعة الإفريقية[158]. وهوما نتحسسه أيضا من خلال إشارة بروكوب عقب هزيمة الحرب المورية التي قادها..... [159] وعموما فأغلب المعطيات تدعولتصور تفاقم هذه الظاهرة، فالقوة التي اكتسبتها طبقة الملاكين الكبار تفترض أنها ترتكز على الجانب العقاري مثلما ترتكز على حجم اليد العاملة التي تخضع لها، خاصة إذا تصورنا أن بعض المجموعات قد أقدمت على تحويل ضياعها على شكل حصون مدججة بالقلاع. يضاف إلى ذلك حجم الحروب التي عرفتها فترة الاحتلال البيزنطي والتي كثيرا ما كانت تنتهي بعمليات سبي وأسر، تكون نهايتها في أسواق العبيد .

المسكن والحياة اليومية:

تسمح لنا أحد مراسلات القديس أوغسطين[160]، بتصور حالة المسكن، من خلال الصورة التي تركها حول أحد القساوسة الشباب في موقع فوسالة **Fussala** بالقرب من مدينة هيبوريغوس، حيث اتضح أن البناية استعملت مواد البناء المستهلكلة، من خشب، حجارة أوقرميد، إلى درجة أن يعلق القديس أوغسطين نفسه، بأن لا شيء يؤكد في هذه البناية أنها تعود لهذه المنطقة ولا مصادر موادها. وقد اعتبر لانسيل **Lancel** أن هذه الشهادة لا يمكن أن تنطبق على فوسالة وحدها بل يمكن أن تعمم على المساكن الخاصة في أغلبية المناطق الريفية، وأن عملية توظيف مواد البناء المستعملة قد أصبح القاعدة في عمليات البناء[161]. وهوما تجلى في قرطاج، حيث كشفت الحفريات البريطانية التي جرت بالقرب من السور الجنوبي، أن المساكن الخاصة قد أقحمت بطريقة فوضوية، وأنها فقدت أغلب مظاهر رونقها، خاصة وأن أعمال الترميم والصيانة لم تصبح إلا ترقيعية وبطريقة جد ساذجة. بل أن فضلات هذه المساكن أصبحت تغطي عددا كبيرا من المعالم العمرانية العمومية، مما يفترض توقف استغلالها نهائيا[162]. وهي نفس الخلاصة التي بلورتها الحفريات الأمريكية في مسكن

« **des Auriges** » حيث تم استغلال هذا المسكن إلى ما بعد القرن السادس، بينما لوحظت عمليات ترميم وتوسيع مساحة المسكن باتجاه الشرق لتضم الرصيف وجزء من الطريق المحاذي[163]. ومع ذلك فيمكن الحديث عن المساكن الراقية، ففي مراسلات القديس أوغسطين وردت الإشارة إلى الضياع الكبيرة والمساكن الضخمة[164]. كما سمحت التقارير الأثرية من الوقوف على عدد من المساكن التي يفترض أنها كانت قائمة طيلة القرن السادس ميلادي، مثل مسكن باخوس **Bachus** بكويكول[165]، والذي اعتبر ت مساحته، ومكوناته المعمارية دليل على استمرار الذوق المعماري في نهاية التاريخ القديم، كما اقترح ربطها بشخصية كريسكونيوس **Cresconius** المعروف من خلال المصادر المسيحية للقرن السادس[166]. كما أقر تيبير **Thebert** في حوصلة لدراسة كبيرة حول الحمامات الإفريقية، أن المعطيات الأثرية تشجع على إبعاد فرضية الانهيار التام لمثل هذه المنشآت، حيث استمر عدد كبير منها في النشاط، رغم أن المدن لم تعد قادرة على الحفاظ على وتيرة الترميم وصيانة الهياكل الضخمة والمعالم الكبيرة وهذا ما يفسر الميل إلى نوع من الاختزال العمراني[167].

وباء القرن السادس

تنقل المصادر وقوع وباء يبدوأن المقاطعة المصرية كانت نقطة انطلاقه، ودلك في خريف 541، ثم انتشر في حوض البحر الأبيض المتوسط، ليصل إلى إفريقيا في حدود سنة سنة **168** 542 . ويبدوأنه كان شديد التاثير على أوضاع المدن، كتقلص الحركة العمرانية وعدد السكان لا سيما بالمدن الساحلية والواقعة على الطرق الرئيسية[169]. فقد اعتبره بروكوب اهم اسباب الفقر بالمنطقة[170]، كما اعتبره كوريبوس السبب الرئيس للثورات المورية التي شهدتها المنطقة ابتداء من سنة 543 **171**، مضيفا أن الفقراء، ومن لم يصبهم المرض، أصبحوا يتصارعون في المحاكم، أويسعون للزواج من الأرامل الثريات لتجاوز حرمانهم[172].

---

1 ظلت العديد من الدراسات لا تتجاوز المصطلح الإفريقي للتركيبة البشرية المرومنة، مكرسة بذلك النظرة الإستعمارية الحديثة، و الحديث عن المجتمع الأهلي في سياق الصراع والمقاومة

2 يوسف عييش، الاحتلال البيزنطي لبلاد المغرب، دراسة للأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية، *بهاء الدين،قسنطينة وعالم الكتب الحديثة الأردن.2* 009

3 E.W.Kaegi, Society and Institutions in Byzantine Africa, in Ai confini dell'impero. Storia, arte e archeologia della Sardegna bizantina. (Cagliari, Sardinia, Italy: M & T Sardegna, 2002) pp. 15-28.Ibid. _Army, Society and Religion in Byzantium. London, 1982.

4 C.Zuckerman, la Haute Hiérarchie militaire en Afrique Byzantine, Ant.Tard. 10. 2002. P.169-171

5 J.Durliat, les grands propietaires, 533-709 , Cah. Tun. T XXIX, N° 117-118., 1981 pp.521-523

6 أكد فيكتور الفيتي أن الكنيسة الإفريقية لم تتوانى في البحث عن مواساة لهمومها في مناطق الشرق

Victor de vita, Historia persecutionis Africanae. trad. S.Lancel, les Belles Lettres, 2002. III,68 ,p ;209-210

7 Procope,B.V.I,8,22-24 ; I,XVI,8-9

8 Procope,B.V.I,XX,3

9 Procope,B.V. I,18,22

10 مثلا الحصن الذي شيد بقصر لمسة من طرف الإخوة الثلاثة CIL VIII 12. O35 ، أوالحصن الذي شيده ماستيكانا بهنشير بوسبع، ولاية البروقنصلية:CIL VIII n°2.079

11 V. Zarini, Bérberes ou Barbares, recherches sur le livre second de la Johannide de Corripe,Nancy, 1997, pp.17-33 ; cf. A.Cameron, Byzantine africa, The litterary evidence, in Exacations at Carthage, VII, 1982, p.534-539 ;Ibid., 'Corippus' Johannis,Epic of Byzantine Africa,Papers of the Liverpool Latin Seminar, 4, 1983, p173-180

12 يعتبر كتاب الإضطهادات الوندالية للكنيسة الإفريقية أحسن مثال على الدعاية التي شنتها الكنيسة ضد السياسة الدينية الوندالية، مثل كتاب فيكتور التونيني : Victor de Tonnennensis, Chronica,ann534 ,p.198. أنظر فصل الأوضاع الدينية، أنظر أيضا:

Y.Moderan, la chronologie de la vie de St.Fulgence de Ruspe et ses incidences sur l'histoire de l'Afrique vandale,MEFRA,T .105,1993,I,p.135-188 ; Ibid. les églises et la reconquista byzantine a l'Afrique, dans Histoire du christianisme des origines à nos jours, Dir. J.M. Mayeur, Ch. Et L. Pietri et..TIII, les églises d'Orient et d'occident, pp699-717

13 Diehl, Justinien et l'administration byzantine au VI e siecle, Paris,1901,p 284 ; Ibid.Afr.Byz. p. 116

14يمكن الوقوف على نفس الفكرة – أي اعتبار إحتلال إفريقيا – بمثابة مكافأة إلهية في العديد من النصوص التشريعية الأخرى مثل:

Novellae,Pref ;ed….. 8,10,2 ;28,41 ;30,11,2 ;36 ;37 ;69,ep ;70,1. novelle de 541

15كثيرا ما اعتبرت رغبة الإمبراطور جستنيان في إرجاع التقاليد الرومانية، ومد النفوذ البيزنطي إلى أقصى الحدود القديمة، أو" استرجاع" المقاطعة الإفريقية. وكأنها تعكس نفس الرغبة الإفريقية. أنظر:

16 Y.Moderan, La Découverte des Maures par les Byzantins, p218

17 S.Puliatti, Ricerche Sulla legislazione Régionale di Giustiniano, p.74 ; E.W.Kaegi, Society and Institutions in Byzantine Africa, op.cit. pp15-28.

18 أنظر الفصل الخاص بالإدارة

J.Durliat ,Les Grands propriétaires Africains et l'Etat Byzantin, pp514-531

19 محمد الطاهر منصوري، ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي 533 709، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، إعداد مجموعة من الباحثين تنسيق د. الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والأداب والفنون، وزارة الثقافة، بيت الحكمة قرطاج، ص 23

20 Cl.Lepelley, le patronat épiscopal aux IV et V siècles : continuité et ruptures avec le patronat classique, pp 17-33, dans l'éveque dans la cité du IVe au Ve siècle, image et autorité, actes de la table ronde organisé par E.Rebillard, EFR,1998

21 لدينا ملفين، الأول يتعلق بملف النصوص الأثرية العسكرية أوالمرتبطة بالتحصينات والقلاع

J.Durliat, les dédicaces d'ouvrages de défense dans l'Afrique byzantine, Rome, 198; D.Pringle, The Defence of Byzantine Africa....op.cit

والثاني مرتبط بالنصوص الجنائزية المسيحية والمكتشفة بطريقة اقل تركيزا، إلا أنها تسمح بقراءة اجتماعية ، أنظر:

Y.Duval, Loca sanctorum Africae, le culte des Maryrs en Afrique du IV auVII siécle, II T,EFR 1982 ; N.Duval, et F.Prévot, Recherches archéologiques à Haidra, I, Les

inscriptions chrétiennes, EFR, 18: Rome 1975 ; A. Mandouze, dir. Prosopographie chrétienne du Bas empire,I,Afrique(303-533), Paris, 1992.

22 E.Patlangean, Recherches sur les pauvres et la pauvreté dans l'Empire romain d'Orient IV-VIIe siecles,Lille, 1974

23 M.Kaplan, la terre et les hommes à Byzance du VI au XI siècle, Paris,1992

24 P.Lemerle, Esquisse pour une histoire agraire de Byzance, Sources et Problèmes, Revue historique, T.219, 1958,pp.33-37

25 Procope, Histoire sécrète, Trad,P.Maraval, Paris 1990 , XVIII,1-9

26 يكفي الإشارة إلى أنه عقب الانتصار البيزنطي على التحالف الموري بزعامة قبيلة لواتة، أصبح سعر الطفل الموري الأسير بقدر سعر الخروف Procope,B.V.II,12,27

27 A.Guillou, la civilta byzantina dal IV Al IX Secolo Corsi di studi I,1976Universita Degli studi du Bari, Bari, 1977,pp355-405

28 رغم ضياع نص هذا القانون، إلا أن الإشارة التي تضمنتها ديباجة المرسوم رقم 36، تحوصل موضوع التشريع المتعلق بحق المطالبة باسترجاع ما افتقده الأفارقة خلال الفترة الوندالية، ما جعل إغلبية الباحثين يقرون أنه صدر بالموازاة مع النصين المشهورين لتنظيم المقاطعة الإفريقي، وبالتالي في بداية سنة 534، أنظر

Ch. Saumagne, Observations sur deux lois Byzantines relatives aux colonat, dans l'Afrique du Nord, dans Congrés de Tlemcen, T2, 1936, Rev. Afr. 1936, pp485-494 ; Y. Moderan, l'établissement des Vandales, p113.

29Novelle XXXVI. ed.schoell et Kroll.1895, .p243-244.

30 " إننا نريد الحفاظ على قوة هدا القانون، لكن حسب توجيها معينة وحدود مضبوطة، حتى لا يسمح للأفارقة، بعد كل هده السنوات التي مضت، بإعادة إحياء أحقاد قديمة، وقضايا تكاد تكون قد نسيت، وبإحداث اضطرابات مدنية لهدا السلم. لهدا نقرر بفضل هدا القانون، أنه إدا ادعى أي كان لأن هده الأملاك، كانت ملكه أوملك والده أم جده، بينما يمتلكها الآن آخرون غير شرعيا وضد قوانيننا، فيمكن لهم استرجاعها، ودلك بتقديم الأدلة المتعارف عيها قانونا، إما بتقديم العقود القانونية، أوبتقديم شهود عدل يوافق عليهم القاضي، يمكن بعدها مباشرة محاكمة قضائية. ونقرر أن تطبيق هده القوانين يمتد فقط إلى الآباء والأجداد، وليس إلى درجة أعلى."

31 Procope,B.V.II,8,9-22

32 Y. Moderan, l'établissement territorial des vandales en Afrique, p 114

يعتمد هدا الباحث على نص لبروكوب حاول فيه التأكيد على أن حركة التمرد التي شارك فيها العناصر المتبقية من الجيش الوندالي تعود أهم أسبابها إلى هده المرحلة من التأميمات الإمبراطورية Procope,B.V.II,4,3

33 Procope, Histoire secrète,XXVI,6-11

34 Procope, Histoire secrète, XVIII,9

35 لقد حاولنا معالجة هدا الموضوع في الفصل الخاص بالحياة الاقتصادية، أنظر:

Corpus juris civilis, III, Novelle,IX Appendix novellarum Justiniani, ed.schoell et Kroll.1895,.p.799, 803 ; Procope, Histoire secrète, XVIII,10

36 Procope, Histoire secrète, XVIII,9,10

37 اعتبر ديل أن الإدارة البيزنطية قد انتهت في نهاية الأمر بإثقال كاهل السكان بممارساتها وحجم الضرائب التي فرضتها.

Ch.Diehl, Afr.Byz.p.383

38 Procope,B.V.II,14,6-11 ;II,14,23

39 ch. Saumagne, Observations sur deux lois byzantines relatives au 'colonat. pp. 485-490 ; P.Collinet, la politique de Justinien à l'égard des colons, in Atti del V congresso internazionale di studi Bizantini,1939,I,pp.600-611

40 يفترض أنه صدر بالموازاة مع القانونين المشهورين لإصلاح الإدارة البيزنطية وتنظيمها، قانونا آخر بشأن الممتلكات المحلية، بما فيها الكنيسة، وهذا ما يفهم من ديباجة القانون الجستنياني الذي صدر بتاريخ 1 جانفي 534، والذي يقر "ما أعلنه" بشأن حق الملاكين في استرجاع ممتلكاتهم، إلا أنه يعدل من الفترة الزمنية التي لذلك، والتي سبق وأن حددها بخمس سنوات. أنظر:

Corpus juris civilis, III, Novelle,XXXVI, ed.schoell et Kroll.1895, .p.243

41 Corpus juris civilis, III ,Novelle,VI, Appendix novellarum Justiniani, ed. G.Schoell et R.Kroll,Berlin, 1895, p.799(06 septembre 552)

42 نعثر في نصوص القديس أوغسطين على إشارات تؤكد حالة الضيم التي تعيشها هذه الفئة إلى درجة بيع أبنائها.

Les Lettres de saint Augustin découvertes par Johannes Divjak, coll.des études Augustiniennes, Paris,1983, 10,6,p. 49,23

كما تسمح لنا مرة أخرى ألواح ألبرتيني يتأكيد سلوك هده الطبقة من المعمرين، والتي كانت تخضع بدورها إلى ما يسمى بأملاك ماكيانا،أوقوانين التملك الماكيانية، حيث تجلى أن هؤلاء المعمرين يفترض أنهم تصرفوا في الضياع التي تملكوها بحكم هده القوانين التي تنازلت لهم عن حقوق استغلالها، وتوريثها، إلا أن عملية البيع يبدوأنها الطريقة الأمثل لتحررهم من قيود الالتزام بهده التركة، من إتاوات والتزامات قانونية، وبالتالي لنا أن نتصور أن الفترة الوندالية كانت فرصة للتحول الاجتماعي في الطبقة الفلاحية الفقيرة والمتوسطة، وهوأمر بلغ من الانتشار ما جعل جستنيان يتعامل معه كأمر واقع، ويتفادى أي اضطراب اجتماعي.

Ch .Saumagne, Observations sur deux lois byzantines relatives au ‘colonat’ dans l’Afrique, p485-490

43 M .de Dominicis, A prposito di due leggi bizantine sul colonato nelle regioni africaine, dans RIDA, 1964, pp139-158

44 Corpus juris civilis, III ,Novelle IX,Appendix novellarum Justiniani, ed. op.cit, p.803

45محمد الطاهر منصوري، ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي 533. 709، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، إعداد مجموعة من الباحثين تنسيق د. الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والأداب والفنون، وزارة الثقافة، بيت الحكمة قرطاج،ص 34 .

Moderan,l’établissement territorial des vandales en Afrique, Ant.Tard. p111-114

46 *Codex Justinianus*, ed., P. Krueger, Berlin, 1877, XL.48.XXIV p. 988

47 Novelle, Just.LCXII,2

48 Novelle,Just. XXII,17,CIV,1 ; Codex,Just.XCVIII,24.

49 Novelle,Just.XIII.

50 Procope,B.V.II,14,8-11

51 Procope,B.V.II,4,3

52 Procope, B.V . II,14,6-11,II,14,23

53 Procope, B.V . II,14,6-11,II,14,23

54 Avshalon Laniado, recherches sur les notables municipaux dans l’empire protobyzantin, collége de France,Paris 2002

55 Cl. Lepelley, Cl.Lepelley, le patronat épiscopal aux IV et V siécles op.cit. p ???

56 صدرت عدة قوانين بشأن مراقبة ظاهرة هروب الأعيان إلى الكنيسة، فكانت تشريعات جستنيان في مرحلتها الأولى تقر هدا التحول مع فرض بعض الشروط، مثل ضمان الاستخلاف (C.J.I,3.52.4) لكنها تحولت فيما بعد لتفرض نهائيا هدا التحول لكل من مارس وظائف محلية في الإدارة، الضرائب، الديوان... .(C.J.I,3.52.1). ويوجد نص مشهور للامبراطور جستنيان يعتبر أن الكنيسة إنما تحرر العبيد والمعمرين وليس الأعيان من واجباتهم المحلية (Nov.123.1 ; 137,2)

57 C.J.I,3,52,11 ; Nov.38,pr.4,1-2 ; Procope, Histoire secréte,XXIX,20,p.177, p.137-138

58 Grégoire le Grand, lettres,III,61,T.1,p 209 ; III, 64,T.1,p.214

59 J.Durliat, les grands propriétaires, p522

60 يحفظ لنا الملف الأثري، لا سيما النقائش الأثرية البيزنطية، أسماء عدد من الملاكين الكبار الدين تدخلوا في عملية تحصين المدن، أوالإشراف على جمع الضرائب. أنظر:

J.Durliat , recherches sur l'histoire sociale de l'Afrique byzantine,le dossier épigraphique. pp.

61 Y.Moderan, les églises et la reconquista byzantine. P.708-709

62 رغم ما تجده هذه الأطروحة من معارضة من طرف المختصين

63 C.Courtois,V.A, p.256-259

64 Y.Moderan,la chronologie de la vie de saint Fulgence de Ruspe et ses incidences sur l'histoire de l'Afrique vandale, dans MEFRA,T.105,1993,I,p.135-188.; G.Lapeyre, Vie de saint Fulgence de Ruspe, Paris,1929,p67

65 إقترح كورتوا Courtois نسبة 60% من الحضريين من مجموعة السكان. وذلك بعد ما توصل في ضوء الدراسة التي قدمها بلوخ J.Beloch بأن عدد سكان بلاد المغرب يقدر بحوالي 04 ملايين نسمة، إلا أن هذه الأرقام قد تضاءل في رأيه بنسبة 1/4 ليصبح فقط 03 ملايين ساكن مع نهاية العهد الإمبراطوري. إلا أن هذه الفرضية لم تحض بالإجماع بل سرعان ما تم التخلي عنها، حيث إقترح ستين

E.Stein,Histoire du Bas Empire, T1,1959 pp2-3

أن شمال إفريقا عرفت نموا ملحوظا خلال القرن 3م، وأن مدنه كانت غاصة بالسكان. واعتبر بيكار G.Ch.Picard أن سكان بلاد المغرب قد بلغ عددهم حوإلى 5,6 مليون نسمة في بداية القرن 3م، مقترحا أن عددهم قد تضاعف منذ عهد الإمبراطور كلوديان. كما كانت إستنتاجات لاسير:

J.-M. Lassere, 1977. "Ubique populus" peuplement et mouvements de population dans l'Afrique romaine, de la chute de Carthage a la fin de la dynastie des Severes 146 a.C.-235 p.C. Paris: Editions du C.N.R.S.

من خلال تحليل إحصائيات شواهد القبور والأنصاب المختلفة، طيلة حوالي 250 نسمة، مطابقة لأراء بيكار:

G.Ch. Picard, la civilisation de l'Afrique Romaine, Paris, 6, 1959. pp45-59

رغم أنه لاحظ بأن نسبة وفيات الاطفال كانت مرتفعة فقد إقترح بأن الزيادة كانت تقدر بحوالي 75%. أنظر:

A.Lezine, sur la population des villes Africaines, Ant.afr.T.3,1969.p69-82 .

66أنظر الجدول رقم .... المتعلق بقائمة الأسماء من خلال المصادر البيزنطية

67 فضلا عن الطابع اللغوي المزدوج للنقيشة (لاتينية–إغريقية) فقد ذكرت أن الطفل تيودوسيوس المتوفي في سن العاشرة، زمن الإمبراطور موريس، هومن عمره، هومن كونوس Caunos بليسيLycie ، أنظر:

E .Marec, Monuments chrétiens d'Hippone, ville episcopale de saint Augustin, Paris,1958,p.97,101 ; J.Durliat, Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine, le dossier épigraphique,II,pp.276-280

68أنظر بطاقية عين البرج رقم (CILVIII,17822 ; I.L.C.V.N°1832(

69 CILVIII 20849 ;I.L.S.2812 ;I.L.C.V.442,

وهي نقيشة القائد زيرZiper الذي توفي في تيقزرت بعد ما قضى 12 سنة بهذا المنصب، وقد أفترض أنه بسبب كلمة numerus التي وردت في النقيشة، يمكن أن يكون من الوحدات العسكرية التي حددها المرسوم الجستنياني، رغم أن كوريبوس قد تحدث عن نفس الإسم ضمن جيش جون تروجليتا في حدود 547(...; Iohan.III,2) ، وعموما فتعتبر هذه النقيشة أحد الدلائل على ظاهر استقرار التركية البشرية الوافدة وانماجها في النسيج السياسي المحلي

70 أنظر بطاقية تيقزرت رقم ()

Dessau.S.9217 et E.Diehl, dans I.L.C.V.234 cf Chardon, dans B.C.T.H.1900,p144-146

71 N.Duval, une nouvelle édition des listes épiscopales africaines, in REAug,20,1974,pp313-322

72 Y.Duval, Loca Sanctorum, p

73 N.Duval, Observations sur l'onomastique dans les inscriptions chrétiennes d'Afrique, in Actes du Colloque sur l'onomastique latine,Paris,1977,p.447-458 ; Ibid., Inscriptions byzantines de Sbeitla (Tunisie), III,in MEFRA, 83, fasc. 2,1971,p423-443

74 J.Durliat , Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine, le dossier épigraphique…pp.153-158

75 لعل أغلب النقائش الأثرية التي تركتها هده المدن ما هي إلا تأكيد على العلاقة الوطيدة بين الفعل العمراني ونوع من الإشهار اللتان تغطيات طبيعة المصالح المادية التي تجنيها هده الطبقة، أنظر:

J.Andrau, les financiers romains entre la ville et la campagne, Richesses, p.179

76 J.Durliat, L'Administration religieuse du diocese Byzantin d'Afrique (533- 709)", Rivista du studi Bizantini e Slavi, T4, 1984.pp150-178.

اعتبر المؤلف أن السلطة في هذه المدن كانت محتكرة منذ بداية القرن السادس في يد عناصر محدودة بدأ نفوذها يتفاقم منذ نهاية القرن الرابع. وعلى رأسهم الملاكين الكبار والقساوسة، ص 522. وإذا كان يصعب علينا تتبع ميكانيزمات الهيكلة الإداريى وكيفية توزيع السلطات داخل المجلس البلدي، أم خارجه، فاننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة جديدة تتجلى فيها المصاريف باسم هذه التركيبة مما يجعلنا نفترض حتى لوأنها كانت مجرد هبات مجانية فمن الطبيعي أن تجني بدورها امتيازات اجتماعية وثقافية، ولما لا مالية. ص54

77 N.Duval, Influences sur la civilisation chretiénnes de l'Afrique du Nord", Rev. des études Grèques, T.LXXXIV, 1971, pp XXVI-XXX

78 J.M.Speiser La christianisation de la ville dans l'antiquité tardive,Ktema,N° 11,1986

79 Y.Allais,le quartier chrétien…. P.-A. FÉVRIER, Notes sur le développement urbain en Afrique du Nord, op. cit., p. 13-24 ;Zidane

80 Février (P.A), "Approches récentes de l'Afrique Byzantine" , R.O.M.M., 36, 1983, 1, p31 . Cf., J ;Lassus, Thamugadi,op.cit.p.

81 J.M.Speiser La christianisation de la ville dans l'antiquité tardive,Ktema,N° 11,1986

82 Anna Leone, l'inumazione in 'spazio urbano' a Cartagine tra V e VII secolo d.c, Ant.Tard

83 J.Durliat, les Grands propriétaires,op cit pp520-521

84 A.Guillou, Régionalisme et independance,p ?

85 A.Guillou, Régionalisme et independance, p ?

86 J . Durliat , Les Dedicaces d'Ouvrages de defense

87 ¨P.A. Février, Approches récentes de l'Afrique Byzantine, R.O.M.M., 36, 1983, 1, pp25-53. Cf J. Durliat , Les Dedicaces d'Ouvrages de defense ,pp 93-105

88 A.Guillou, Régionalisme et independance

89 Procope,B.V.I ;11 ;5-6

90 لم تتحدث النقائش الأثرية إلا على وظيفة واحدة بالنسبة لسولومون و هي البطريرقية، باعتبار أن لقب القائد العام للجيش magister militum هو تسمية فخرية ليس أكثر، و مع ذلك فهو ينعت بألقاب شرفية أخرى:

gloriosissimus, excellentissimus, magister militum, exconsul

91 Procope, B.V. II,21

92 Procope, II,21,1 ;19 ;22,16-17

93 Procope,B.V.II,21,1

94 Theophane, ed. De Boor,T.1,p.208 ; Procope,DeAed.V,28-33

يظهر ابتداءا من سنوات 543-544 رفقة عمه سولومن، ويبرزه بروكوب في كتابه التاريخ السري بأنه كان يحظى بالرعاية الشخصية للامبراطورة تيوديورا، كما يبدوأنه عقب سلسلة الأخطاء التي ارتكبها قد استدعي للعودة إلى بيزنطة.

95 H.Grégoire, Recueil des inscriptions grecques-chrétiennes d'Asie Mineure,fasc.1,Paris,1922,n°47

96 P rocope,B.V. II,16,1,3-7

97 Procope, B.V. II,16,1-25

98 Martindale,III, B, p851

99 P.Goubert, Byzance avant l'Islam, T.II,207-209 ; Durliat, les dédicaces, pp69-70 ; Martindale,pIII A, p.509-510

100 إنني على أبواب نشر نقيشة جديدة اكتشفت مؤخرا بمنطقة أولاد تبان، تذكر غينياديوس في سياق الحديث عن تحصين المنطقة والدفاع عنها.

101 Nicéphore le patriarche, Breviarum, éd.De Boor, Leipzeig,1880 ; trad.C.Mango,Washinton,1990,p.3 ; Théophane Chronographoa, ed. De Boor, I,Leipzig, 1883-1885 ; Trad.C.Mango, Oxford,1997.,3,1,1. Ch.Diehl, Afr.Byz.p.517 ,

102 يبدوأنه كان مكلفا بقيادة القوات العسكرية، وتذكره المصادر باسم جريجوراس، Gregoras، أنظر: Nicéphore de Boor…,p3

103 Théophane,3,1,1 ; P.Goubert, Byzance avant l'Islam, T.II,214-218

104 Theophanes, Chronographia, éd.C.de Boor, Leipzig,1883 p458-460

105 Martindale,III a,p584-586

106 يذكر جون نيكيوأنه " عندما أصبح هرقليوس امبراطورا، كان سكان افريقيا يتداكرون خصائله، ويكررون أنه سيصبح مثل أغسطس:

Jean de Nikiou, Chronique, ed.trad.H.Zotenberg, dans Notices et extraits des manuscrits de la bibliotheque Nationale,t.24,Paris,1883 p552

107 Goubert,Byzance avant l'islam, p.215

108 J.Durliat,Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine….pp 159

109 J.Durliat, les grands proprietaires, p.528

110 يقترح دورليا أن شخصية هرقليوس تجسد نموذج التقارب بين طبقة الملاكين الكبار والسلطة البيزنطية، في نهاية القرن السادس ميلادي، وهوما انتهى بتزعمه أصلا لهذه الحركة الانفصالية، شأنه في ذلك شأن جريجوار . أنظر ايضا : محمد الطاهر منصوري، ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي، المرجع السابق

111 Le patrice pierre(exarque :durliat Tome II,181- Y.Duval Ant.Afr.5.1971.209-214 الهادي سليم،حول البطريق جريجوار

112 Procope, Hist.Arcana, XX,17.

اقترح مارينذال Martindale مطابقة هذه الشخصية بشخصية فيلجانتيوس يولينوس، الذي يفترض أنه ترك نسخة مترجمة من إنجيل بولس، مما يجعل شهادة بروكوب في كتابه السري حول إتقان اللغة الإغريقية تفتح فرضية المعارضة المشرقية لامكانية تسرب عناصر من المقاطعات في المستويات العليا للإدارة البيزنطية. أنظر:

J.R.Martindale, Prosopography of the Later Roman Empire, III,A,Cambridge,1992, Iulinus, p.742

113 J.Durliat , Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine, le dossier épigraphique , Thése de 3éme cycle , Dir A.Guillou, Paris, 1977

لدينا ايضا أمثلة عن بعض المدن مثل حيدرة، حيث كشفت بها التقارير الأثرية عن قائمة لأسماء وندالية في عدة قبور، إلى جانب التحولات الكبيرة التي عرفتها مع بداية الفترة البيزنطية، وذلك باستقرار عدد كبير من لشخصيات الدينية البيزنطية، أنظر:

Duval (N),Les Eglises de Haidra III :La citadelle,CRAI,1971,p.136-166 ; Ibid. Recherches Archeologiques à Haidra les Inscriptions chrétiennes, Coll. EFR 1975; Ibid, Topographie et urbanisme d'Ammaedara (actuellement Haidra, Tunisie) in ANRW,II,10,2,1982,p.663-671.

114 A.Guillou,Régionalisme et indépendance dans l'empire byzantin au VII siècle, l'Exemple de l'Exarchat et de la pentapole d'Italie,Instuto storico italiano per il medio evo ; Studi storici,74-76,Rome,1969,p.149-163,188-190 ; J.Durliat , Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine….p 157

115 يكفي الحديث عن نموذجي هيراكليوس Heraclius وجرجير Grégoire للوقوف على ارتباط هذه العناصر بالأمقاطعة الآفريقية، ومحاولتهم تصور مستقبلهم السياسي من خلالها، أنظر

116 Durliat (J), Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine, le dossier épigraphique , Thése de 3éme cycle , Dir A.Guillou, Paris, 1977.pp152-157

117 يمكن أن نتحسس هذه الظاهرة من خلال تتبع أسماء الشخصيات التي تركت نقائش جنائزية، وذلك من خلال مقابلة ملفي كل من دوريليا ، وإيفات دوفال. حيث اكتفلا الأول بالحديث عن الطبقة الأرستوقراطية العليا، بينما سمحت دراسة ديفال تبجيل القديسين أن العنصر المشرقي برغم حضوره فهولم يطغى على العنصر الإفريقي. أنظر:

J.Durliat, Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine….pp 157-158

118يحفظ لنا ملف النقائش المسيحية قائمة طويلة لمسؤولين وقادة الجيش الدين دفنوا في المدن التي أشرفوا على حمايتها

J.Durliat, Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine….pp 157-158

119 أغلب مصادرنا في هذا الموضوع هي النصوص الأثرية

120 J.Durliat, les grands proprietaires…pp.517-531

121 J.Durliat, les attributions civiles des éveques Byzantins: l'exemple du Diocése d'Afrique(533-709), dans Jahrbuch der Osterreichischen Byzantinistik,32,2,1982,pp.73-84

122 J.Durliat, les grands proprietaires…p 521

123 Ch.Diehl ,Afr.Byz. pp 403-405

124 محمد الطاهر منصوري، ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي، المرجع السابق، ص29، مستشهدا بيروكوب وكوريبوس الذين وصفا مناطق الشمال الغربي المتميزة بالثراء أنظر هامش 41 مثلا كتاب الحروب ص 29 " لقد مررنا بمدن سلقطة وحضرموت ووصلنا إلى مدينة قراس,,,, وتبدوهذه المناطق وكأنها جنة بالنسبة للمناطق التي نعرفها، تجري بها قنوات من الماء العذب لري البساتين، تحيط بها غابات كثيفة,,,

125 J.Durliat, les finances publiques de Dioclétien aux Carolingiens 284-889,Sigmaringen,1990, pp40-59 ;

Ibid., les finances municipales africaines de Constantin aux Aghlabides, in BCTH,19B,1985,pp

126 St.Augustin, traités anti-donatistes,III,Paris,1967(Bibliotheque Augustinienne,30),P757-760

127 Cl.Lepelley, le patronat épiscopal aux IV et V siécles : continuité et ruptures avec le patronat classique, pp 17-33, dans l'éveque dans la cité du IVe au Ve siécle, image et autorité, actes de la table ronde organisé par E.Rebillard, EFR,1998

128 CIL 08, 02389 = CIL 08, 17822 = ILCV 01832 :

In Temporibus Constantini Imperatori(S) Bel(Licio?) Gregorio Patricio / Ioannes Dux De Tigisi Offeret Domum Die Armenus

129 CIL VIII, 17822 ;I.L.C.V.,N°1832 ; H.Tauxier, le patrice Grégoire, Rev. Afr. T29 , 1885, p284-303 ; Ch.Diehl, A .B.1896,p494, 554

130CIL VIII,12035 ; ILCV,n°793

[*In] nomine d(omini)ni.Edifibimus turr(im) tempori(bus) D(omi)ni M[a]uricii i(m)p'e)r(atori)s,sub part(i)c(i)o Gennazio et Ioanni perfecto./Edifikberunt III f(raters) Maximianus, Ist(e)fanus et Mellosus*

131 ILCV,n°234 a.b.c.

اكتشفت بهذه المدينة 03 نقا\ش جنائزية للقائد العسكري موريسMauricius ، المتوفي في سن 55 سنة، وابنتيه كونستانتينا Constantina المتوفية في حدود 605، وباتريسيا Patricia. وفضلا عن الوظيفة الرسمة التي أصر موريس تثبيتها، فيبدوأنه اندمج في التركيبة الأرستوقراطية المحلية، وهذا ما انعكس من عملية ترميم الكنيسة، وحصوله على شرف أن يدفن رفقة عائلته داخل الكنيسة نفسها،

132 تخلد هذ النقيشة مناسبة تبليط أحد أحواض الكنيسة بفسيفساء، من طرف عائلة أكوينوسAquinius، زوجته يوليانا Iuliana وأبنائه فيلا Villa وديوغراتياسDeogratias، تحت رعاية القس سبيريان Cyprien ومساعدة القس أدلفيوس Adelfius، وقد أرخت بمنتصف القرن السادس. أنظر:

N.Duval, Episcopus unitatis,à propos de trois inscriptions chrétiennes d'Afrique, dans BSNAF,1958,p.147-150

133 لدينا نموذج Zipper زيبر، حاكم روسينغاي الدي يفترض أنه أقام بالمنطقة حوالي 12 سنة مما جعله يفضل أن يدفن بكنيستها، أنظر النقيشة رقم:.....؟

134 Procope,B.V.I,10,22-24 ; 11,22 ;II,5,10 ;21,3 et 13-14 ;22,15.

135 Procope, B.V.I, 10, 22-24. de Aed., VI, 4,6

136 Procope, B.V. II, 5, 10; 21, 3; 13-14

137 Victor de Tonnena, a. 542. p. 201. Corippus, Joh. III, 362, 388-389. Ch. Diehl, Afr.Byz., p. 339

138 J.Durliat, les finances publiques de Dioclétien aux Carolingiens 284-889,Sigmaringen,1990, pp40-59 ;

Ibid., les finances municipales africaines de Constantin aux Aghlabides, in BCTH,19B,1985,pp

139 Tablettes Albertini p207

140 Tablettes Albertini p207

141 M.Kaplan, les Hommes et la terre à Byzance du VI au XIe siècle, Propriété et exploitation du sol, Paris, Byzantina Sorbonensia.10.1992

142 M.T.Mansouri, recherche sur les relations entre byzance et l'Egypte,Tunis,1992 ; cf préface ducellier

143 J.Durliat, les Grands propriétaires,op cit pp520-521

144 cf les études de Lepelley, Durliat, les dedicaces, belkhodja///

145 Moll, RSAC,1860,207

146 G.de Chypre,op.cit

147 J.Durliat, ls grands proprietaires. Lepelley, les cites T1pp231-232

148 R.Guilland, la politique sociale des empereurs byzantins, paris 1959 pp 76-79, cf aussi le codex théodosien…

149 Kh.Belkhodja, l'Afrique Byzantine a la fin du Vie et au début du VIIs, R.O. M.M. n°spécial ,1970, p56.

150 محمد الطاهر منصوري، ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي، المرجع السابق، ص34

151 Patlagean,Pauverauté économiqe et pauvereté sociale p16-17

152 Patlagean,Pauverauté économiqe et pauvereté sociale ,p16

153 I Patlagean,Pauverauté économiqe et pauvereté sociale ,pp12-13-16

154محمد الطاهر منصوري، ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي، المرجع السابق، ص36

155 اعتبر غزيل أن نسبة العبيد في الأرياف تعتبر أكبر من المدن، لعلاقة ذلك بالأرض.

St ,Gsell, Esclaves ruraux dans l'Afrique romaine, dans Melanges offerts à Gustave Glotz, Paris, 1932, p.397-415[Etudes surl'Afrique antique- Scripta varia,Lille,1981,p.253-415] cf. aussi Cl.Lepelley, La crise de l'Afrique romaine au début du Veme siècle,in Aspacts de l'Afrique romaine, pp 372-374

156 كان يفرق بين نوعين من الممتلكات الفلاحية، الأولى تستغل بواسطة العبيد، بينما الثانية بواسطة كراء اليد العاملة من المزارع المجاورة. ويبدوأن زوجته بيدانتيلا Pudentilla قد سلمت لأبنائها 400 عبد يشتغلون في المزارع بينما حافظت على 15 لتسيير مسكنها الفخم في طرابلس.أنظر:

Apulée Apologie, 17 ,93 ; cf. H.Pavis d'Escurac, Pour une étude sociale de l'Apologie d'Apulée, Ant. Afr. 8, 1959, p.89-101.

157Ch. Picard ; la civilisation de l'Afrique ro maine

158 St Augustin, Ep.10,2-8,p.46-51;24,1,p.126,15-16. Dans les lettes de saints Augustins découvertes par Johannes Divjak. Cf Cl.Lepelley, La crise de l'Afrique romaine au début du Veme siècle, pp372-374 ; cf. F. Decret, ,Augustin d'Hippone et l'esclavage. Problèmes posés par les positions d'un évêque de la Grande Eglise face à une réalité sociale dans l'Afrique de l'Antiquité tardive, Dialogues d'histoire ancienne, 1985,11, 1, p. 674 - 685

159

160 St.Augustin, lettre 20….,

(S)Lancel (1984). Etudes sur la Numidie d'Hippone au temps de saint Augustin. MEFRA. Rome, EFR. 96: 1085-1113.

161 Ibid,1110Ibid.p

162

163 T.D.Barnes, Aspects of the background of the City f God, dans l'Afrique romaine, les conferences Vanier 1980, Ottawa University,1982.pp69-85

164 Maison vandalessss

165 M.Blanchard.lémée, dans les Jardins de Djemila,Ant.Afr. T.34.185-197

166 P.A.Fevrier, le développement urbain en Afrique du Nord, Les exemples comparés de Djemila et de Sétif, Cah.arch.14, 1964,p.14-17.

167 Y.Thebert, l'évolution urbaine, p120

168 Victor de Tonnena,Chronicon, à l'année 542, éd.th.Mommsen,MGH.,TXI,1,Berlin,1893,p.201.

169 Ch.Diehl,Afr.Byz. p339

170 Procope , Bell.Pers.,2 ,22,6-8,p250 ; J.Durliat, la peste du VI^{e} siècle, op cit,p 117.

171 Corippus, Iohannidos,III,345-392

172 Corippus, Joh. III,345 ; E.Stein, Histoire du Bas-Empire,T.2,Paris-Bruxelles-Amsterdam,1949,p.759, J.Durliat, la peste du VI siècle